

تفعيل سياسات التعليم المجتمعي في مصر في ضوء أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع

د. إكرام عبد الستار محمد دياب غانم
مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق

ملخص الدراسة

منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م أصبح التعليم الابتدائي إلزاميا ومجانيا لجميع الأطفال ، ولقد دعم ذلك ما سعت إليه الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في الألفية الجديدة ٢٠٠٠م، والتي أكدت على تعميم التعليم الابتدائي للجميع بحلول العام ٢٠١٥م ، وما ورد بالهدف الثاني من مؤتمر دكا ٢٠٠٠م للتأكيد على ضرورة تقديم تعليم ذي نوعية جيدة وتمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي مجاني وإلزامي بحلول عام ٢٠١٥ .

وعلى الرغم من اقتراب الموعد المحدد لبلوغ أهداف هذه المبادرة علي المستوى الدولي إلا أنه يبدو أن كثيرا من دول العالم ومنها مصر لن تستطيع تحقيق هذا الهدف ، حيث يشير واقع التعليم بمؤسسات التعليم المجتمعي في مصر إلي وجود صعوبات جمة لتحقيق ما جاء بالمبادرة الدولية للتعليم للجميع وفي الموعد المحدد ، ولذا هدفت الدراسة الحالية إلي تقديم تصور مقترح يمكن أن يسهم في تفعيل سياسات التعليم المجتمعي في مصر .

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي للوصول إلي بعض السبل المقترحة لتفعيل سياسات التعليم المجتمعي في مصر بما يحقق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع .

وتوصلت إلي مجموعة من النتائج من أبرزها : أن معظم الأطفال في الفئة العمرية (٦- ١٤) سنة خارج النظام التعليمي ، وهذا يعبر عن ضعف قدرة النظام التعليمي في مصر علي بلوغ أهداف التعليم للجميع ، والخاصة بالتعليم المجتمعي بحلول عام ٢٠١٥ ، وكشفت النتائج عن تدني الجودة متمثلا ذلك في ضعف قدرة النظام التعليمي علي توفير تعليم ذي نوعية جيدة للمتعلمين، واقترحت نتائج الدراسة مجموعة من السبل لتحقيق الاستيعاب الكامل للمتعلمين بمؤسسات التعليم المجتمعي ، وجودة العملية التعليمية بها ، وغيرها من السبل خاصة خطط التطوير المستقبلية لسياسات التعليم المجتمعي في مصر .

وفي ضوء النتائج اقترحت الدراسة تصورا عمليا قد يساهم في تفعيل سياسات التعليم المجتمعي في مصر بما يحقق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع ، ويشتمل هذا التصور على جوانب إجرائية مختلفة .

Abstract:

Since the Universal Declaration of Human Rights 1948, became the primary education compulsory and free for all children , and I have confirmed support for the Millennium Development Goals of the United Nations in the new millennium , 2000 , which confirmed the universal primary education for all by the year 2015 , and is the second goal of the Dakar Conference 2000 of the most important goals that emphasize the need to provide quality education and to enable all children have access to primary education is free and compulsory by 2015 .

In spite of the approaching deadline for achieving the objectives of this initiative on the international level by the year 2015 , and that many countries of the world has been able to achieve this goal , but the reality of education institutions, community education in Egypt indicates there are difficulties in achieving the goal of the International Initiative for Education for All in a timely manner her, so the current study aimed to provide a suggested could contribute to the activation of community education policies in Egypt , which achieves the objectives of the International Initiative for Education for All .

To achieve this goal, the study used a descriptive approach to gain access to the importance of the proposed ways to activate the education policy community in Egypt in order to achieve the objectives of the International Initiative for Education for All .

The study found a range of results , notably : that most of the children in the age group (6-14 years) outside the educational system , and this reflects the weak capacity of the education system in Egypt to achieve the goals of education for all special education community by 2015, and the results revealed low quality double the capacity of the education system to provide quality education to the learners , and revealed the results of the study on a range of ways proposed to achieve full absorption of the learners education institutions in the community , and to achieve the quality of the educational process by , as results revealed a range of ways proposed in the area of future development plans for policies community Education in Egypt .

In light of the results suggested that the study may contribute to a perception practically activation policies in community education

in Egypt in order to achieve the objectives of the international initiative to teach everyone , and this includes the perception on the philosophy , goals, and procedural recommendations in its various aspects , as well as the requirements for its implementation in practice.

أولا : الإطار العام للدراسة

١ - مقدمة الدراسة

منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م أصبح التعليم الابتدائي إلزاميا ومجانيا لجميع الأطفال ، ولقد أكد ودعم ذلك الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في الألفية الجديدة ٢٠٠٠م ، حيث أكدت على تعميم التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥م ، ويعد الهدف الثاني من مؤتمر دكا ٢٠٠٠م من أهم الأهداف التي تؤكد على ضرورة تقديم تعليم ذي نوعية جيدة وتمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي مجاني وإلزامي بحلول عام ٢٠١٥م^(١).

وتؤكد الإحصاءات العالمية إلى أن أكثر من ١٠٠ مليون طفل في العالم غير ملتحقين بالمدرسة ، أو خارج مقاعد الدراسة في الوقت الحاضر وأن ٦٠٪ منهم من البنات .

الأمر الذي يؤكد على ضرورة توفير صيغ مختلفة لتوفير وإتاحة التعليم الأساسي للجميع ، وتلبية الاحتياجات التعليمية للشرائح السكانية غير القادرة على الوصول إلى المدارس^(٢).

وتنص المادة ٢٧ من القانون الدولي على أن : "تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل في الحصول علي مستوى معيشي ملائم لطبيعة النمو البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي الطفل، بالإضافة إلي تعهد الدول الأطراف، أن تتخذ التدابير الملائمة من أجل مساعدة الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسؤولين عن الطفل، وتقديم ، عند الضرورة ، المساعدة المادية وتوفير برامج الدعم، ولا سيما فيما يتعلق بالتغذية والكساء والإسكان " . كما تؤكد المواد ١٨،

١٩، ٢٤، ٢٨، و٣٢ من القانون الدولي علي ضرورة تدعيم حق الأطفال في الحماية الاجتماعية^(٣). وتعد البرازيل من أبرز وأهم الدول التي تطبق برامج الحماية الاجتماعية علي شكل تحويلات نقدية مشروطة .

ومن الجدير بالذكر أن هناك الكثير من الدول اعتمدت على مؤسسات التعليم المجتمعي لتحقيق الاستيعاب الكامل وتكافؤ الفرص التعليمية للأطفال غير الملحقين بالتعليم النظامي ، وتمكنت من إحراز نتائج تفوق نتائج المدارس الابتدائية النظامية في العديد من الدول^(٤) ، وذلك من خلال تبني صيغ وبرامج وسياسات من أبرزها برامج الحماية الاجتماعية وبرامج التحويلات النقدية المشروطة لبرامج الفرص والتي أثبتت نجاحا ورواجا على المستوى العالمي حيث تم تطبيقها في العدد من دول العالم أبرزها (البرازيل - المكسيك - الأرجنتين - كوستاريكا - فنلندا - أوروغواي - أوكرانيا - الإكوادور - جواتيمالا - اليونان - اليابان - شيلي - قبرص - المغرب - عمان - كوريا - ملدوفا - جنوب أفريقيا - أسبانيا - سويسرا - الجزائر - ألبانيا - أوغندا - تونس - فيتنام - زامبيا - بيرو - قطر - رومانيا - تركيا) وذلك لمساعدة ودعم الفقراء فقد تمثل الهدف الرئيسي لتلك البرامج في زيادة الدخل الحقيقي للأطفال والنساء والأسر من أجل ضمان حصولهم علي حياة كريمة من خلال الحصول على المساعدات الاجتماعية والمتمثلة في الخدمات الآتية (دعم الغذاء - الإعفاء من الرسوم التعليمية والصحية - خدمات التأمين الصحي المجاني - المعاشات)^(٥).

ويعد برنامج التحويلات النقدية المشروطة، أحد البرامج الناجحة، والتي تم تطبيقها، بدول أمريكا اللاتينية، في كلا من المكسيك والبرازيل وتشيلي، منذ بداية تسعينيات القرن الماضي . حيث كان بمثابة آلية، تمنح الفقراء والمهمشين بصفة عامة، والنساء بصفة خاصة ، القوة والأمن .
ومن ناحية أخرى، يتسم هذا البرنامج بانخفاض، تكلفته المادية، مع ارتفاع عائد تأثيره وفاعليته الاجتماعية، في مواجهة الفقر .

وتعد الحماية الاجتماعية أداة قوية تتحقق من خلالها حقوق كل طفل. وقد ورد حق الأطفال في الحماية الاجتماعية في المادة ٢٦ من اتفاقية حقوق الطفل:

"تعترف الدول الأطراف لكل طفل بالحق في الانتفاع من الضمان الاجتماعي،

بما في ذلك التأمين الاجتماعي، وتتخذ التدابير اللازمة لتحقيق هذا الحق وفقا لقانونها الوطني.

من هنا ظهر ما يعرف بمؤسسات التعليم المجتمعي وهي تختلف عن المدارس النظامية من حيث مصادر التمويل، والإدارة، والهيكل الإداري، والتنظيم، وكذلك المناهج، حيث تعتمد بشكل أساسي على المجتمع الذي يقوم بمسئوليات مهمة في إنشائها وتمويلها وتعيين المعلمين ودفع رواتبهم وتوفير الخدمات التعليمية.^(٦)

وأهم ما يميز برامج التحويلات النقدية المشروطة هو التزام المستفيدين بالوفاء بالشروط الآتية (إلحاق أطفالهم بالمدارس وإلزامهم بالاستمرار فيها، بالإضافة إلى إجراء الفحوصات الطبية بصورة منتظمة) ويصف البنك الدولي هذه الشروط بأنها استثمارات محددة سلفا في مجال تعليم الأطفال وصحتهم وأنها تسهم في تنمية وتطوير رأس المال البشري للأطفال. وتعد التحويلات النقدية المشروطة وسيلة من وسائل التركيز على مسئولية الدولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين وخصوصا الفقراء منهم مثل الصحة والتعليم. وتعد البرازيل نموذجا فريدا في تطبيقها برامج التحويلات النقدية المشروطة فقد بدأ مبكرا في هذا المجال وتطورت برامجها تطورا هائلا.^(٧)

ويعتبر برنامج الفرص "oportunidades" في المكسيك حالة نموذجية فقد بدأت هذا البرنامج في فترة مبكرة، وتطور بأسلوب اتسم بالتدبر والروية وهو برنامج ناجح ومما يجعل البرنامج المكسيكي نموذجا بحق.^(٨)

وتعد الأرجنتين من أبرز الدول التي تطبق برامج الحماية الاجتماعية، واستطاعت تحقيق أفضل وأعلى النتائج في مجال التعليم والصحة وذلك إيماناً من الحكومة الأرجنتينية بضرورة تحقيق الضمان الاجتماعي لكافة المواطنين في الأرجنتين^(٩).

ويؤكد البنك الدولي على أن برامج التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة، على أنها برامج رائدة في مجال الحد من الفقر وتوفير التعليم للجميع. وقد تم تعريف برامج التحويلات الاجتماعية من قبل البنك الدولي على أنها أدوات فعالة في استئصال الفقر وفي توفير التعليم لتلك الفئات المحرومة من الخدمات التعليمية من خلال الحد من مظاهر التفاوت الاقتصادي وكسر حلقة توارث الفقر عبر الأجيال^(١٠).

ولم تكن مصر بعيدة عن هذه التطورات الدولية، حيث التزمت بالإعلان العالمي للتعليم للجميع كغيرها من دول العالم، والتزمت بالعمل على تحقيق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع، وعلى الرغم من اقتراب الموعد المحدد لبلوغ أهداف هذه المبادرة على المستوى الدولي بحلول عام ٢٠١٥، وبلوغ كثير من دول العالم هذا الهدف، غير أن واقع التعليم المجتمعي في مصر يشير إلى وجود صعوبات في تحقيق هدف المبادرة الدولية للتعليم للجميع في الموعد المحدد لها، الأمر الذي يبرر القيام بالدراسة الحالية، بهدف تفعيل سياسات التعليم المجتمعي في مصر مما يحقق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع، وهذا ما تسعى إليه الدراسة الحالية.

٢ - مشكلة الدراسة :

تسعى مؤسسات التعليم المجتمعي إلى تحقيق النمو المتكامل وتكوين شخصية الطفل بصفة عامة وتنمية استعداداته للتعليم المدرسي بصفة خاصة وثمة إجماع عالمي على أن التربية في مؤسسات التعليم المجتمعي مكون جوهري للتربية الأساسية ولتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، لذا تتسابق دول العالم للعمل على مراجعة نظمها التعليمية وتطويرها للنهوض بمؤسسات التعليم

المجتمعي بما يحقق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع في موعد غايته عام ٢٠١٥ م.^(١١)

واستجابة لهذه المبادرة الدولية تطور التعليم بمؤسسات التعليم المجتمعي في الدول الأوروبية ودول أمريكا الشمالية وفي عدة دول من أمريكا اللاتينية والكاريبية وشرق آسيا والمحيط الهادي ، وذلك لتبني سياسات وبرامج أبرزها برامج الحماية الاجتماعية المتمثلة في التحويلات النقدية سواء كانت مشروطة أو غير مشروطة .

غير أن تطوير التعليم المجتمعي ما زال يسير بخطى السلحفاة في الدول العربية.^(١٢) حيث لم تتضمن خطط التعليم للجميع في معظم الدول العربية سياسات وبرامج لاستيعاب الأطفال في التعليم المجتمعي ، وأن الأهداف الخاصة بالرعاية والتربية في مؤسسات التعليم المجتمعي مجرد شعارات ، فلم تكن هناك فئات مستهدفة ، ولا مؤشرات محددة للتنفيذ ، ولا توجد بيانات عن الميزانية أو مصادر التمويل.^(١٣)

ويرجع إخفاق الدول العربية في تحقيق المبادرة الدولية للتعليم للجميع إلى ضعف قدرة معظم أنظمة التعليم في الدول العربية عن بلوغ هدف التعليم للجميع المتعلق بمؤسسات التعليم المجتمعي ، لتدني نسبة قيد الأطفال في هذه المرحلة بالدول العربية مقارنة بمعدلات القيد على المستوى العالمي نتيجة لضعف السياسات التي تتبناها تلك الدول.

وقد أكد المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع الذي عقد في بيروت في يناير ٢٠٠٤ عجز الدول العربية عن تحقيق أهداف التعليم للجميع^(١٤) ، والذي أوصى بضرورة وجود سياسات واضحة لدى الدول العربية في رعاية وتربية الأطفال المحرومين من الخدمات التعليمية عبر مؤسسات التعليم المجتمعي ، واعتبار الاهتمام بمؤسسات التعليم المجتمعي وتلك الفئة المهمشة والمحرومة من الخدمات التعليمية مهمة وطنية شاملة . وتشير أحدث إحصاءات وزارة التربية والتعليم إلى عجز النظام التعليمي عن تحقيق هدف التعليم للجميع ، حيث

بلغت نسبة الأطفال غير الحاصلين على الفرص التعليمية ، أي خارج مقاعد الدراسة ٨٢٪ ومعظمهم من الفتيات اليافعات .

لا يتوقف إخفاق النظام التعليمي في مصر على تحقيق هدف التعليم للجميع على تدني معدلات قيد الأطفال في مؤسسات التعليم المجتمعي فحسب ، بل امتد إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتحقيق المساواة في الفرص التعليمية بين الأطفال في الشرائح الاجتماعية المختلفة^(١٥) . حيث تقل فرص مصر في بلوغ هدف المبادرة الدولية للتعليم للجميع خلال السنة القادمة أي بحلول عام ٢٠١٥ بينما حققت كثير من دول العالم هدف التعليم للجميع من خلال الاستيعاب الكامل للأطفال في مؤسسات التعليم المجتمعي^(١٦) . وعلى الرغم من أن التعليم في مؤسسات التعليم المجتمعي يشكل الأساس الذي تقوم عليه أهداف التعليم للجميع غير أن الخدمات والإعدادات الخاصة بتعليم تلك الفئات المتعددة والمختلفة في المستوى العمري والمستوى التحصيلي في مصر لا تزال تتعرض للإهمال ، وإذا كان من المفروض أن يتم توفير تلك الفرص التعليمية لتلك الفئات المهمشة والمحرومة من الخدمات التعليمية في مصر إلا أنهم أقل الفئات حظا بالانتفاع بالخدمات التعليمية بمؤسسات التعليم المجتمعي .

وفي عام ٢٠٠٨ ، شرعت وزارة التضامن الاجتماعي، في تبني برنامج التحويلات النقدية المشروطة، كخطوة أولى، نحو العمل على تغيير برامج الحماية الاجتماعية، في مصر .

هذا وقد تم تطبيق تلك التجربة بمنطقة عين الصيرة، بالقاهرة، لمدة ثلاث سنوات، ومن ثم تم الانتقال إلى نحو ٦٥ قرية، في صعيد مصر، بمحافظة سيوط وسوهاج . وقد توقف البرنامج في أعقاب الثورة، وذلك لعدد من المشكلات ذات الطابع الإداري والمالي والسياسي، والتي يمكن التعرف على تفاصيلها من خلال الوثائق الخاصة بالبرنامج.

صيغت هذه المبادرة، كعنصر رئيسي، في إطار محاولات الإصلاح وإعادة الهيكلة، الخاصة بنظام الرعاية الاجتماعية، في مصر، والتي بدأت منذ عام ١٩٥٠، والتي كانت قد أتسمت بارتفاع تكلفتها المادية، وانخفاض مستوى تأثيرها الاجتماعي^(١٧)

وعلى ضوء ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في تقديم تصور مقترح يمكن أن يساهم في تفعيل سياسات مؤسسات التعليم المجتمعي في مصر على ضوء أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع .

يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية :

١ - ما فلسفة المبادرة الدولية للتعليم للجميع ، وما أهدافها المرتبطة بمؤسسات التعليم المجتمعي ؟

٢ - ما واقع مؤسسات التعليم المجتمعي في مصر ؟ وما مدى تحقيقها لأهداف التعليم للجميع ؟

٣ - ما سبل تفعيل سياسات التعليم المجتمعي مما يحقق أهداف التعليم للجميع ؟

٤ - ما أبعاد التصور المقترح لتفعيل سياسات مؤسسات التعليم المجتمعي على ضوء أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع ؟

٣ - أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- توضيح فلسفة المبادرة الدولية للتعليم للجميع ، من حيث أهمية المبادرة ، وأبعادها ، وأهدافها المتعلقة بالتعليم المجتمعي ، والعوامل المؤثرة في تحقيقها .

- عرض وتحليل مفهوم التربية في مؤسسات التعليم المجتمعي ، والمبررات التي تدعو إلى الاهتمام بالتربية في هذه المرحلة .

- عرض وتحليل خبرات بعض الدول المتقدمة في مجال تحقيق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع المتعلقة بمؤسسات التعليم المجتمعي واستخلاص الدروس المستفادة منها .
- الكشف عن واقع التعليم المجتمعي في مصر ، بغية استخلاص مؤشرات كمية وكيفية تعبر عن الواقع الراهن ، للتعرف على مدى قدرة النظام التعليمي على بلوغ أهداف التعليم للجميع .
- تحديد السبل المقترحة لتفعيل سياسات مؤسسات التعليم المجتمعي ، مما يحقق أهداف التعليم للجميع .
- تقديم تصور مقترح لتفعيل سياسات مؤسسات التعليم المجتمعي في مصر ، مما يحقق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع .

٤ - أهمية الدراسة :

- تنبع أهمية الدراسة الحالية من :
- أهمية مرحلة التعليم الأساسي ، في بناء الإنسان كما توضحه العديد من الدراسات العلمية ، والتي أثبتت نتائجها أهمية التربية في السنوات الأولى من عمر الطفل في تكوين شخصيته ، وتطور ذكائه ، وتحقيق تفوقه الدراسي في مراحل التعليم اللاحقة .
- تتناول الدراسة بعض تجارب السياسات والممارسات المتبعة دولياً في تحقيق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع ، مما يفيد المسؤولين عن التربية في مرحلة التعليم الأساسي على مراجعة الواقع ، والعمل على تطويره لتحقيق هدف التعليم للجميع .
- كما قد تسهم الدراسة الحالية في زيادة وعي المربين والمهتمين بمؤسسات التعليم المجتمعي بالمبادرة الدولية للتعليم للجميع ، وبأهدافها الخاصة بمؤسسات التعليم المجتمعي ، وبمدى قدرة النظام التعليمي في مصر على بلوغ أهداف هذه المبادرة بحلول عام ٢٠١٥ .

- وقد تفيد نتائج الدراسة الحالية المسؤولين والمربين وغيرهم من المهتمين بمؤسسات التعليم المجتمعي في إطلاق المبادرات ، ووضع الخطط ، واتخاذ القرارات لتفعيل سياسات التعليم المجتمعي بما يؤدي إلى إتاحتها لجميع الأطفال في الشريحة العمرية المناظرة وبالجودة المناسبة ، مما يحقق أهداف التعليم للجميع .

٥ - حدود الدراسة :

اقتصرت الدراسة الحالية علي تبني أثر برامج الضمان والحماية الاجتماعي كأحد أبرز السياسات التي كان لها أثر عظيم في تعميم التعليم الابتدائي وتحقيق توفير التعليم للجميع بنسبة ١٠٠٪ في معظم دول أمريكا اللاتينية ، وأبرزها البرازيل - المكسيك - الأرجنتين .

٦ - مصطلحات الدراسة :

التعليم المجتمعي :

يقصد بالتعليم المجتمعي ، "عملية الاستجابة للتنوع في احتياجات جميع المتعلمين وتناولها من خلال زيادة المشاركة في التعليم والاندماج في المجتمعات والثقافات وتقليل الإقصاء عن التعليم فضلا عن عمليات الإقصاء داخل التعليم".^(١٨)

السياسة التعليمية :

السياسة التعليمية هي مجموعة من المبادئ والقواعد والمعايير التي تحدد مسيرة التربية ، وهي تمثل رؤية المجتمع وقناعة مؤسساته المختلفة بنوعية الحياة التي يريجوها لأجياله في مستقبل أيامهم كما تتضمن التزامات الدولة بشكل محدد تجاه العملية التربوية ككل.^(١٩)

وهناك تعريف آخر بأنها المبادئ والقواعد التي تدعم العمل التربوي وتساعد على تحقيق أهداف التعليم بنجاح ، وهي عادة مكتوبة للاهتداء بها في إصدار القرارات.^(٢٠)

ولقد تم تحديد الأهداف الاستراتيجية للسياسة التعليمية في الإتاحة من خلال الاستيعاب وتحقيق فرص تعليمية متكافئة للطلاب في جميع مراحل التعليم ، مع الحفاظ على الجودة من خلال اتباع منهج الإصلاح المتمركز على المدرسة .^(٢١)

المبادرة الدولية للتعليم للجميع :

حدد المنتدى العالمي للتربية هذا المصطلح بأنه إعلان عالمي لتوفير التربية الأساسية لجميع الأفراد - جومتين ١٩٩٠^(٢٢) - أقرها المنتدى العالمي للتعليم للجميع - إطار عمل داكار ٢٠٠٠ - والذي اعتبر التعليم الموازي أو تعليم الفرصة الثانية ، والمتمثل في مؤسسات التعليم المجتمعي بكافة صوره وأشكاله ، ويكونها جزءا مهما من التربية الأساسية للفرد ومن بين أهدافها الرئيسية توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في التعليم الأساسي النظامي وغير النظامي المتمثل في مؤسسات التعليم المجتمعي ، على أن تلتزم دول العالم ببلوغ هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ م.^(٢٣)

٧ - منهج الدراسة :

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبتها لطبيعة الدراسة ، حيث لا يقتصر المنهج الوصفي في هذه الدراسة على الوصف ، وإنما يمتد إلى التحليل والتفسير الذي يعتمد على استخدام الطرق الإحصائية لجمع ومعالجة البيانات ، ومن ثم تقديم المقترحات ، ويقوم المنهج الوصفي بوصف ما هو كائن ، وتفسيره ، كما يهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع^(٢٤) ، كما يهتم أيضا بتحديد الممارسات السائدة والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند كل من الأفراد والجماعات ، وطرائقها في النمو والتطور^(٢٥) ، وتمتد الاستفادة من الوصف إلى التحليل والتفسير الذي يعتمد على استخدام الطرق الكيفية والكمية في معالجة البيانات ، وقد استعانت الدراسة بمدخلين من مداخل المنهج الوصفي هما : مدخل الدراسات الوثائقية لتوضيح الخلفية النظرية للظاهرة موضع الدراسة .

كما استخدمت الدراسة أسلوب القياس المقارن Benchmarking ليس بهدف المقارنة من حيث الاتفاق والاختلاف بين واقع سياسات مؤسسات التعليم المجتمعي في مصر وبعض الدول المتقدمة ، إنما استخدمت الدراسة هذا الأسلوب بهدف استخلاص الدروس المستفادة والتجارب الناجحة التي حققتها كل من البرازيل والمكسيك والأرجنتين في مجال سياسات التعليم المجتمعي والتي أهلتها لتحقيق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع .

٨ - الدراسات السابقة :

يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى محورين : أحدهما يتناول التربية في مؤسسات التعليم المجتمعي والثاني يتناول التعليم للجميع ، على النحو التالي :

أ - دراسات تناولت التربية في مؤسسات التعليم المجتمعي :

أ - ١ - " خطة العمل الوطنية العشرية للتعليم للجميع ٢٠٠٤ " (٣١)

هدف الدراسة إلي وضع خطة عمل وطنية عشرية منبثقة من الأهداف الستة للتعليم . للجميع والتي يتوقع أن تتحقق بنهاية عام ٢٠١٥ . وتناولت الدراسة الأهداف العامة والتفصيلية للأهداف الستة للتعليم للجميع ، وأبرزها: وضع الأطر اللازمة لتأمين التعليم الأساسي الجيد، من خلال إصدار التشريعات واللوائح وإقرار الأنظمة اللازمة، و توعية جميع المعنيين بأهمية التعليم الأساسي، والعمل على أن يتم "بحلول العام ٢٠١٤ م" تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم أساسي مجاني وإلزامي وجيد وإكمال هذا التعليم مع التركيز على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة، من خلال التوسع في إنشاء المدارس بناء على معايير الجودة لاستيعاب النمو المتوقع في أعداد الطلاب لتصل إلى نسبة ٩٠ % منهم ، تحسين معدلات الالتحاق بمعدل سنوي (٢ % لتحقيق الاستيعاب الكامل لجميع الطلاب والطالبات ، وتطوير مناهج التعليم الأساسي بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية وفق القيم الإسلامية وتطوير أساليب التعليم والتقييم، والتركيز في بناء المناهج على اكتساب مهارات التفكير والتحليل ومهارات الاتصال. واستيعاب المناهج للقضايا

المستجدة النافعة وتوفير المرونة فيها للتعامل مع المتغيرات التقنية والمعرفية المتوقعة، وتزويد الطلاب والطالبات بالمهارات اللازمة لمواقف الاجتماعية المختلفة، وتنمية مهارات التعليم الذاتي والتعليم مدى الحياة.

٢ - التعليم المجتمعي : طريق المستقبل ، الدورة ٤٨ المؤتمر الدولي للتربية ، جنيف ، ٢٥ - ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٨^(٢٧) :

تهدف الدراسة إلى استعراض دور الحكومات في تطوير وتنفيذ السياسات على التعليم الشامل ولفت الانتباه إلى أنظمة التعليم التي توفر فرصا للتعليم مدى الحياة ، وتوصلت الدراسة إلى أهمية تدعيم جميع المؤسسات التعليمية بصفة عامة ، ومؤسسات التعليم المجتمعي على وجه الخصوص للتأكد من توصيل الخدمات التعليمية للجميع وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن هناك ضرورة لدعم الملحقين بمؤسسات التعليم المجتمعي ماديا وذلك لتمكينهم من الاستمرار في التعليم .

٣ - أمريكا اللاتينية تمد الفقراء بالموارد^(٢٨) ٢٠١٢ :

تهدف الدراسة إلى استعراض أهم السياسات الاجتماعية في العقد الماضي في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وركزت على برامج التحويلات النقدية وتوصلت الدراسة إلى أن برامج التحويلات النقدية هي السلاح الأكثر فعالية لمكافحة الفقر واللامساواة الاجتماعية وتوصلت الدراسة إلى أن كل من البرازيل والمكسيك والأرجنتين هي من أعلى الدول استفادة من تلك البرامج بل وتمكنت تلك الدول من تحقيق أهداف التعليم للجميع وذلك للعديد من الأسباب كان أبرزها برامج التحويلات النقدية .

٤ - التحويلات النقدية للأسر الفقيرة نظير الإبقاء على الأطفال في المدارس بدول أمريكا اللاتينية^(٢٩) ٢٠١٢ :

تهدف الدراسة إلى استعراض أثر التحويلات النقدية كمنح مقدمة للأسر الفقيرة نظير الإبقاء على الأطفال بالمدارس والاهتمام برعايتهم صحيا ضد الأمراض والأوبئة . وتوصلت الدراسة إلى أنه حدث تغير كبير بالقوى

الريفية بأمريكا اللاتينية وذلك بفضل برنامج التحويلات النقدية ، وذلك بانخفاض معدل تسرب الأطفال من التعليم وكذا الانخفاض الملحوظ لعمالة الأطفال وذلك نتيجة لزيادة معدل الانتظام في الدراسة . وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن برامج التحويلات النقدية حققت نجاحا جيدا في المساعدة على خفض معدلات الفقر والاستثمار في الأطفال الذين يشكلون كبار الغد .

٥ - "تعميم التعليم الأساسي في مصر في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية" دراسة تقويمية"^(٣٠) : ٢٠١٢ :

استهدفت الدراسة الوقوف على مدى التقدم نحو تحقيق الهدف الثاني والثالث من الأهداف الإنمائية للألفية وهما : " تحقيق تعميم التعليم الأساسي وتأکید كفاءة تمكُن الأطفال في كل مكان سواء الذكور أو الإناث منهم من إتمام المرحلة بحلول عام ٢٠١٥" و " تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتأکید إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الأساسي."

وخلصت الدراسة إلى أن هناك خمس متطلبات لتعميم التعليم الأساسي في مصر وهي : متطلبات عامة ومتطلبات خاصة بالجوانب الاقتصادية ومتطلبات خاصة بالجوانب الاجتماعية و متطلبات خاصة بالجوانب التعليمية و متطلبات تعزيز المساواة بين الجنسين.

٦ - ليوناردو غاسباريني وغييرمو كرويسيس : السياسات الاجتماعية للحد من عدم المساواة والفقر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، البنك الدولي^(٣١) : ٢٠١٣ :

تهدف الدراسة إلى عرض التحويلات النقدية في ١٨ محافظة بأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وتوصلت الدراسة إلى أنه سيستفاد من تلك البرامج ٦٠٠ مليون نسمة بأمريكا اللاتينية والكاريبي وتوصلت الدراسة إلى أن برامج التحويلات النقدية ساهمت في إلى خفض كبير للفقر المدقع وفي تحقيق المساواة بأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي لذلك تعد برامج التحويلات

النقدية إحدى السياسات التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق أهداف التعليم للجميع .

٧ - "تقييم أثر برامج التحويلات النقدية في البرازيل من منظور مقارن"^(٣٣) هدفت الدراسة إلى استعراض أهم إنجازات البرازيل والمكسيك في مجال توفير صيغ وبرامج جديدة موازية لبرنامج "بوليسا فاميليا" وبرنامج الفرص بالمكسيك، وذلك نظرا للنجاح الملحوظ الذي حققته برامج التحويلات النقدية في كلا البلدين .

واستخدمت الدراسة المنهج المقارن وتوصلت إلى العديد من النتائج كان أبرزها أن برامج التحويلات النقدية حققت نجاحا في القضاء على العمالة بين الأطفال وأدت إلى ارتفاع نسب التعليم بينهم وزيادة الاستفادة من الخدمات الصحية والغذائية على مستوى الأسرة ككل ويعد انتشار العديد من الأسر من براثن الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع المواطنين من أهم وأبرز النتائج التي حققتها البرامج .

٨ - "الانتفاضات العربية والعدالة الاجتماعية آثار سياسات إصلاح الدعم لصندوق النقد الدولي" ٢٠١٤^(٣٣)؛

هدفت الدراسة إلى استعراض اقتصاد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودور صندوق النقد الدولي في ضبط المالية العامة والخصخصة وتقديم النصائح للحكومات العربية لإصلاح نظم الدعم على الوقود والغذاء منذ بداية الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧-٢٠٠٨) مروراً بالفترة التي تلت الانتفاضات العربية عام ٢٠١١م، في الأردن وتونس والمغرب ومصر واليمن وهي دول ذات مشاركة تاريخية مكثفة مع صندوق النقد الدولي حيث قام الصندوق بوضع شروط على اتفاقات القروض، لاعتماد تدابير وسياسات جديدة كمفتاح لضبط أوضاع المالية العامة وخفض الديون، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن هناك ضرورة للعمل مع الحكومات الوطنية لتطوير بدائل أخرى للإصلاحات الاقتصادية قصيرة الأمد، غير تفكيك نظم الدعم، مثل

تخفيف أعباء الديون، ووضع وتصميم أنظمة ضرائب التصاعدية، وغيرها من النفقات و التدابير التي من شأنها خلق الحيز المالي اللازم لإجراء إصلاحات شاملة وأوسع نطاقا ووضع سياسات مستدامة للحماية الاجتماعية .

ب - دراسات تناولت التعليم للجميع :

ب ١- التعليم للجميع في الوطن العربي دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية في ضوء مشروع اليونسكو التعليم للجميع من دكاكر ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٥ (٣٤) :٢٠٠٤

وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الوفاء بالتعهدات التي التزمت بتنفيذها الدول العربية من خلال برنامج اليونسكو للتعليم للجميع الذي أقرته بمؤتمر دكاكر، ورصد واقع ترجمة أفكار دكاكر إلى برامج عمل قابلة للتنفيذ على المستوى الوطني لكل دولة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لرصد البيانات التعليمية المتاحة وربطها ببرنامج التعليم للجميع، واستخلاص مؤشرات حول مدى تحقيق التعليم للجميع في البلاد العربية، وأشارت نتائج الدراسة إلى ضعف قدرة معظم أنظمة التعليم في الدول العربية على بلوغ هدف التعليم للجميع المتعلق بالتعليم المجتمعي بحلول عام ٢٠١٥، لتدني نسبة قيد الأطفال في هذه المرحلة بالدول العربية مقارنة بمعدلات القيد على المستوى العالمي، وارتفاع نسبة التلاميذ إلى المعلمين عن المعدل العالمي، كما توصلت إلى مجموعة من النتائج أبرزها العمل على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من التعاون الدولي في مجال مؤسسات التعليم المجتمعي، والتأكيد على أهمية متابعة جامعة الدول العربية لتنفيذ برنامج التعليم للجميع في الدول العربية والسعي إلى استحداث صيغ جديدة لاستيعاب كافة الأطفال خارج النظام التعليمي .

ب -٢: التعليم للجميع كمدخل للتعليم مدى الحياة في زمان العولمة إطلالة وثائقية ٢٠٠٦^(٣٥) :

هدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة العلاقة بين التنمية البشرية والتعليم للجميع ، على اعتبار أن التعليم من الأولويات التي لا بد من تعديل عنها لإحداث التنمية ، ومن ثم صدر الإعلان العالمي للتعليم للجميع ، والذي ينص على أن التعليم حق أساسي لجميع الناس ، وتوصلت الدراسة إلى عدد من المتطلبات الواجب توافرها لتحقيق التعليم للجميع بما يؤدي إلى تحقيق التنمية البشرية ، ومن هذه المتطلبات تأمين حاجات التعلم الأساسية ، والالتزام المتجدد بتحقيق التعليم للجميع ، وتوفير التعليم لكل الأطفال وخاصة في الأماكن النائية والمحرومة من الخدمات التعليمية ، والتركيز على اكتساب التعلم ، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن هناك ضرورة للتوسع في نطاق التعليم الأساسي ووسائله ، وتعزيز بيئة التعلم ، والالتزام السياسي للدولة والاهتمام بوضع نطاق التعليم الأساسي ووسائله ، وتعزيز بيئة التعلم والالتزام السياسي للدولة والاهتمام بوضع سياسة مساندة لتوفير التعليم للجميع ، وتدعيم التضامن الدولي ليكون توفير التعليم للجميع مسئولية إنسانية عالمية مشتركة.

٣ - التعليم في الوطن العربي والتحديات التي تواجه تطبيق برنامج التعليم للجميع ، المؤتمر العلمي العربي الرابع - الدولي الأول (التعليم وتحديات المستقبل) ٢٠٠٩^(٣٦) :

هدفت الدراسة إلى الوقوف على الأسباب والتحديات التي تحول دون تحقيق التعليم للجميع في الدول العربية ، حتى يمكن إعادة النظر في السياسات التربوية القائمة والعمل على تطويرها للوفاء بالتزامات التعليم للجميع ، ومن خلال استخدام المنهج الوصفي ، توصلت الدراسة إلى العديد من التحديات التي تواجه التربية العربية ، وأثرت على التقدم في تحقيق أهداف التعليم للجميع ، منها : الطلب المتزايد على التعليم ومحدودية الموارد المالية ، والتغير في الأدوار

التي تقوم بها المؤسسات المجتمعية خاصة دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية ، والنقص في قوانين وتشريعات التعليم ، وضعف الاستفادة من التطور التكنولوجي واستيعابه ، والضعف في إعداد وتأهيل المعلم ، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن هناك ضرورة للعمل على مواجهة هذه التحديات حتى يمكن للدول العربية بلوغ أهداف التعليم لجميع مع حلول عام ٢٠١٥ .

٤ - دراسة تقييمية لمشروعات التعليم للجميع في مصر في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٦^(٣٧) :

هدفت الدراسة إلى تقييم مشروعات التعليم للجميع في مصر على ضوء أهداف داكار ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بجانب المنهج الأثنوجراي من خلال المعيشة لبعض مدارس التعليم المجتمعي ، والقيام بمقابلات مفتوحة مع المسئولين ، وطبقت أدوات الدراسة على مدارس الفصل الواحد للفتيات ، ومدارس المجتمع في محافظتي الفيوم وسوهاج ، وتوصلت إلى أن هناك ضعفا في قدرة مشروعات التعليم للجميع في مصر على تحقيق أهداف داكار ، وأرجعت الدراسة ذلك إلى عدة مشكلات منها : ضعف إعداد بعض الميسرات ، والقصور في صيانة الأجهزة ، وغياب التنسيق في توزيعها على المدارس ، بجانب تدني الحالة الاقتصادية لأولياء الأمور مما يؤثر على فرص تعليم الإناث ، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن هناك ضرورة للاستعانة ببعض معلمات مدارس التعليم العام للعمل في مشروعات التعليم للجميع ، وزيادة العائد المادي للميسرات والمشرفات .

٥ - أرييل فيسبين ونوربرت شادي: التحويلات النقدية المشروطة للحد من الفقر حاليا ومستقبلا ، ٢٠١١^(٣٨) :

هدفت الدراسة إلى استعراض وقياس أثر التحويلات النقدية المشروطة في العديد من دول تتقدمها المكسيك والبرازيل وتوصلت إلى أن التحويلات النقدية المشروطة تحظى بالشعبية في البلدان النامية خلال العقد المنصرم ، كما توصلت إلى العديد من النتائج أهمها أن هذه التحويلات نجحت بصورة

غير عادية في الحد من الفقر وتشجيع الآباء على الاستثمار في صحة وتعليم أبنائهم .

- وعن طريق تقديم النقود إلى النساء ، يمكن للتحويلات النقدية المشروطة أن تغير الأنماط الاستهلاكية للأسر المعيشية بما يحقق مصالح الأطفال .

٦ - مارك بيكنز ، ديفيد بورنيوس : تقديم الخدمات المصرفية إلى الفقراء عن طريق المدفوعات الحكومية للأفراد ، ٢٠١٢ (٣٩) :

هدفت الدراسة إلى استعراض أوضاع المدفوعات الحكومية للأفراد في شتى أرجاء العالم والتي تشمل التحويلات الاجتماعية وكذلك الرواتب الشهرية والمعاشات التقاعدية . وأكدت الدراسة على أن هناك ١٧٠ مليون شخص هو من الفقراء الذين يتلقون مدفوعات حكومية للأفراد بانتظام في شتى أنحاء العالم وتعد البرازيل والمكسيك والأرجنتين والهند في مقدمة الدول التي تقدم برامج التحويلات الاجتماعية والتي استهدفت معظم الفقراء في تلك البلاد . وتوصلت الدراسة إلى أن ربط الخدمات المصرفية بالمدفوعات الحكومية للأفراد من الأساليب الملائمة بشكل جيد .

كما توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن هناك علاقة وطيدة بين المدفوعات الحكومية النقدية للفقراء وبين ارتفاع وتحسن المستوى الاجتماعي والتعليمي والصحي .

خلاصة الدراسات السابقة :

بعد استعراض الدراسات السابقة يمكن ملاحظة ما يلي :

- اتفقت بعض الدراسات على أهمية التربية في مرحلة التعليم الأساسي، وأكدت على ضرورة المساعدات المادية والتحويلات النقدية من أجل تحقيق الحماية الاجتماعية وضمان استمرار الأطفال في مؤسسات التعليم المجتمعي .
- كشفت بعض الدراسات عن واقع تحقيق أهداف التعليم للجميع في مصر والدول العربية .

- اقترحت بعض الدراسات تصورات لتفعيل السياسات والممارسات في مجال التعليم بمؤسسات التعليم المجتمعي .
- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أن أي من الدراسات السابقة لم تستهدف تفعيل سياسات التعليم المجتمعي في مصر في ضوء المبادرة الدولية للتعليم للجميع ، وهذا ما تهدف إليه الدراسة الحالية .
- تستفيد الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الوقوف علي سياسات التعليم المجتمعي بدول العالم بصفه عامه وبدول أمريكا اللاتينية بصفه خاصة ومن أهمها البرازيل والأرجنتين والمكسيك .

٩ - إجراءات الدراسة

تمت الإجابة علي تساؤلات الدراسة من خلال الخطوات الآتية :

- ١ - تحليل الدراسات السابقة ، وبعض المؤتمرات الإقليمية والدولية التي تناولت المبادرة الدولية للتعليم للجميع ، والإفادة من نتائجها في معالجة موضوع الدراسة الحالية .
- ٢ - التعرف علي فلسفة المبادرة الدولية للتعليم للجميع من حيث مجالاتها ، وأهدافها المتعلقة بالتعليم المجتمعي ، والعوامل المؤثرة في تحقيقها .
- ٣ - عرض وتحليل مفهوم التعليم المجتمعي ومبررات الاهتمام به .
- ٤ - التعرف علي خبرات بعض الدول المتقدمة في تحقيق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع في مجال التعليم المجتمعي، وسبل الإفادة منها .
- ٥ - الكشف عن واقع سياسات التعليم المجتمعي في مصر ، والتعرف علي جوانب النقص والقصور في هذا الواقع ، والتي تحول دون تحقيق أهداف مبادرة التعليم للجميع .
- ٦ - وضع تصور مقترح يمكن مقتضاه تفعيل سياسات التعليم المجتمعي في مصر ، بما يحقق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع ، وذلك في ضوء نتائج الدراسة .

أولاً: المبادرة الدولية للتعليم للجميع ، الفلسفة والأهداف ومتطلبات التطبيق : (١ - ١) فلسفة وأهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع :

يشهد العالم مع حلول القرن الحادي والعشرين الكثير من المتغيرات أبرزها ظاهرة العولمة ، والتي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية التي حدثت في العالم خلال العقود الماضية ، وأثرت هذه التغيرات على كافة مناحي الحياة ، ولم تكن التربية بمعزل عن هذه التغيرات ، فقط كانت ثمة محاولات مستمرة من الإصلاح والتجديد التربوي في العديد من دول العالم ، بهدف تحقيق التنافسية والتميز لأنظمتها التعليمية لمواجهة هذه التحديات ، كل هذا وغيره جعل السعي نحو توفير التربية الأساسية لجميع الأطفال هدفاً تسعى دول العالم إلى تحقيقه .

لذا دعت عدة منظمات دولية منها : منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، والبنك الدولي إلى عقد مؤتمر دولي ينظم ويوجه الجهود الدولية في مجال التربية الأساسية ، فكان المؤتمر الدولي للتربية للجميع - جومتين ١٩٩٠ - الذي صدر عنه الإعلان العالمي حول التربية للجميع ، حيث شكل هذا الإعلان إطاراً مرجعياً يفيد الحكومات والمنظمات الدولية والمعلمين والمهنيين المعنيين بالتربية لتصميم وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحسين خدمات التعليم وقد حدد الإعلان العالمي حول التربية للجميع هدفاً رئيسياً هو : تمكين كل فرد سواء أكان طفلاً أم يافعاً أو راشداً - من الاستفادة من الفرص التربوية المصممة على نحو يلبي حاجاته الأساسية للتعلم وتشمل هذه الحاجات كلا من وسائل التعلم الأساسية مثل القراءة والكتابة والتعبير الشفهي والحساب وحل المشكلات ، وتشمل كذلك المضامين الأساسية للتعلم مثل : المعرفة والمهارات والقيم والاتجاهات التي يحتاجها الأفراد من أجل البقاء ، وتنمية كافة قدراتهم ، ولتحسين نوعية حياتهم .^(٤٠)

كما حدد الإعلان العالمي متطلبات تحقيق هذا الهدف في مادتيه الثانية والثالثة ، واللذان تنصان على أن إتاحة التربية لجميع تتطلب توسيع نطاق التربية الأساسية لتشمل المؤسسات التعليمية النظامية وغير النظامية والتي تتمثل في مؤسسات التعليم المجتمعي بكافة صوره وأشكاله ، ويحث الإعلان العالمي دول العالم على تطوير سياساتها التربوية لتوفير التربية والتعليم بمؤسسات التعليم المجتمعي بكافة صوره وأشكاله^(٤١) ومن ثم جاء الإعلان العالمي حول التربية للجميع ليؤكد حق جميع الأطفال في التعليم ، وليعكس مدى تصميم وإصرار المجتمع الدولي على توفير فرص تعليمية للجميع نظامية وغير نظامية لاستيعاب كافة الأطفال خارج النظام التعليمي وتوجيه طاقات تلك الفئات المهمشة والمحرومة من الخدمات التعليمية باعتبارها تمثل وسيلة فعالة في بناء أجيال المستقبل .

ولتأكيد هذا الهدف والسعي نحو تحقيقه ، اعتمد المنتدى العالمي للتربية إطار عمل داكار عام ٢٠٠٠ ، وهو بمثابة التزام جماعي للمجتمع الدولي باتباع سياسات تكفل الوفاء باحتياجات التعلم الأساسية لكل طفل ولكل راشد ، وسعى إطار عمل داكار إلى تقييم الإنجازات وما تم تحقيقه من هدف التعليم للجميع الذي تم تحديده في مؤتمر جومتين ، حيث أجرى هذا التقييم في ١٨٣ دولة ، وكشفت نتائج التقييم عن قصور في تحقيق هدف جومتين .

وقد حدد إطار عمل داكار ستة أهداف للتعليم للجميع ، يتعين على جميع دول العالم تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ ، وهي الأهداف الستة التي اعتمدها المنتدى العالمي للتربية ، هذه الأهداف هي كما يتضح من الشكل رقم (١) :



الشكل رقم (١) يوضح أهداف التعليم للجميع

(١ - ٢) العوامل المؤثرة في تحقيق هدف المبادرة الدولية للتعليم للجميع المتعلقة

بالتعليم المجتمعي :

تهدف المبادرة الدولية للتعليم للجميع إلي توسيع و تحسين الرعاية والتربية علي نحو شامل ، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدهم حرماناً ، غير أن ثمة مجموعة من العوامل التي تؤثر علي بلوغ هدف التعليم للجميع ، وقد يكون تأثير هذه العوامل بالإيجاب في حالة توافرها بالصورة التي يجب أن

تكون عليها ، وقد يكون تأثيرها بالسلب في حالة وجود خلل أو قصور في هذه العوامل ، مما يجعلها في هذه الحالة معوقات تحول دون تحقيق المبادرة الدولية للتعليم للجميع ، وتمثل هذه العوامل مقومات أساسية أو شروطا لازمة ينبغي توفرها في سياسات التعليم المجتمعي ، حتى يتحقق التعليم للجميع ، ويمكن توضيح أهم تلك العوامل فيما يلي :

- توافر الإرادة والالتزام السياسي :

يتطلب تحقيق الإتاحة وجود إرادة والتزام من القيادات السياسية ، يعبر عنه اهتمام المسؤولين بتوفير الرعاية والتربية للأطفال ، أن تمثل التربية للدارسين أولوية علي المستوي الوطني ، وان تكفل الدولة الحق في التعليم للجميع ، حيث يعتمد توفير التربية الأساسية للجميع علي التزام سياسي وإرادة سياسية تدعمها إجراءات مالية مناسبة وتعزيزها بإصلاحات تربوية ودعم مؤسسي . ويعد إطلاق المبادرات ، ورسم السياسات ، وتنفيذ الخطط والإستراتيجيات ، من أهم وأبرز مظاهر هذا الالتزام . وهذا يتطلب التزاما سياسيا قويا ومستمر بتطوير سياسات التعليم المجتمعي .

- تحقيق القدرة علي الاستيعاب :

ويقصد بالإتاحة قدرة النظام التعليمي علي استيعاب جميع الأطفال بالتعليم الأساسي ، أي توفير فرص التعليم للجميع وبصورة متكافئة ، وتحقيق الإتاحة باستيعاب جميع الأطفال في الشريحة العمرية المناظرة، أي عندما تصل نسبة القيد في مرحلة التعليم الابتدائي إلي ١٠٠٪، وهكذا يعبر الجانب الكمي عن تحقيق تعميم التعليم الابتدائي ، باستيعاب جميع الأطفال وتأكيد المساواة بينهم في الالتحاق بالتعليم .

- برامج توفير الحماية الاجتماعية :

وذلك من خلال توفير الدعم للأسر الفقيرة وذلك لتشجيعهم علي إلحاق أبنائهم بالتعليم المجتمعي ، وقد يكون هذا الدعم في شكل إلغاء الرسوم المدرسية ، أو تقديم الدعم المالي في شكل تحويلات نقدية ، ومنح دراسية ، أو

مساعداً عينية لأطفال الأسر الفقيرة ، وهذا بجانب اتخاذ تدابير مناسبة للقضاء علي عمالة الأطفال ، بالإضافة إلي توفير مؤسسات التعليم المجتمعي للأطفال في المناطق الريفية والأماكن النائية المحرومة ، ودعم برامج التغذية المدرسية لتشجيع الأطفال علي الذهاب إلى المدرسة ، واستيعاب الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين مثل أطفال الشوارع والملاجئ .

- تشجيع المشاركات المجتمعية :

وذلك من خلال مشاركة المنظمات غير الحكومية ، ومؤسسات القطاع الخاص التي لا تسعى إلي الربح ، حيث تستطيع هذه الجهات أن تساند جهود الحكومات في تنمية وتطوير الخدمات التي تقدمها في مجال التعليم المجتمعي ، ولا تنحصر المشاركة المجتمعية فقط في فتح مؤسسات التعليم المجتمعي بل ينبغي أن تشمل أيضا الإسهام في رسم السياسات وصنع القرارات ومشاركة الحكومة في كافة مراحل التخطيط والتنفيذ والتقويم لبرامج التعليم المجتمعي .

- تطوير العمليات التعليمية بمؤسسات التعليم المجتمعي :

بتحسين نوعية المناهج وطرق التدريس، وأن تتمتع بالمرونة والقابلية للتكيف مع احتياجات الدارسين بمؤسسات التعليم المجتمعي ، والمختلفين في المستوى العمري والمستويات التحصيلي بمعنى ألا تصبح مجرد امتداد للنظم المدرسية النظامية، هذا بجانب أن تكون هذه المناهج ملائمة لمراحل النمو المختلفة وملبية لاحتياجات الدارسين واهتماماتهم وأن ترتبط ارتباطا وثيقا بالأسرة والمجتمع المحلي بوصفها البيئة الأساسية لرعاية وتربية الأطفال وتعلمهم ، وأن تخضع مناهج التعليم المجتمعي للتطوير المستمر ، وأن يتولي تدريسها فئة متخصصة من المعلمات .

- تطوير برامج إعداد وتدريب معلمات التعليم المجتمعي :

وذلك بالتأكيد علي الجوانب التطبيقية والميدانية في برامج إعداد معلم التعليم المجتمعي ، هذا بجانب التطوير المستمر لبرامج التدريب أثناء

الخدمة ، وأن يتضمن محتوى هذه البرامج معارف ومهارات تتصل بالحاجات التربوية والنفسية لتناسب وطبيعة المدارس بمؤسسات التعليم المجتمعي والمتنوعين في المستوي العمري والتحصيلي ، والعمل علي تطوير الإمكانيات المادية والبشرية بالإضافة إلي ضرورة التوسع في إنشاء شعب لإعداد معلم التعليم المجتمعي بكليات التربية وكليات التربية النوعية ،علما أن تتفرد كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق بتخريج معلم الفصل والتعليم المجتمعي علي مستوي الوطن العربي ،بالإضافة إلي تشجيع المعلمات الحاصلات علي مؤهلات علمية أعلى للعمل في مؤسسات التعليم المجتمعي من خلال تقديم حوافز مادية وأدبية مناسبة .

- التواصل المستمر مع الآباء:

التواصل مع الآباء من خلال المراسلات ،الاتصالات الهاتفية للتعرف على الحالة التعليمية الطفل المدارس بمؤسسات التعليم المجتمعي ، وترسل إليهم التقارير علي مدار العام الدراسي ، ولتوضح مدي انجاز الطفل في كل مجال من مجالات الدراسة ، وتشتمل تعليقات وملاحظات عن تصرفات وسلوك الطفل ، وكذلك مهاراته وقدراته الشخصية ومدي استعداده للتعلم ، حتى يمكن للآباء المساهمة في تعديل سلوك الطفل ودعم جهود المعلمة في جميع المجالات وذلك بالإضافة إلي دعم مشاركتهم ، وإقناعهم بأهمية تعليم أبنائهم ، وضرورة إلحاقهم بمؤسسات التعليم المجتمعي ، مما يسهم في تحقيق الأهداف التعليمية بمؤسسات التعليم المجتمعي .

- التطوير المستمر ووضع خطط مستقبلية :

توفير التعليم للجميع بمؤسسات التعليم المجتمعي وذلك من خلال عقد الاتفاقيات والمشاركة في تنفيذ الخطط الدولية المتعلقة بالأهداف العالمية لتوفير التعليم للجميع . والإفادة من تلك الخطط الدولية في وضع خطة وطنية محددة زمنيا لتطوير مؤسسات التعليم المجتمعي ، وإعداد خريطة قومية مدرسية خاصة بالتعليم المجتمعي ، و سن تشريعات مناسبة لتطوير العمل في

هذا المجال ،توفير التمويل اللازم لتحقيق هذه الخطط المستقبلية ، وتطوير نظم ضمان جودة التعليم والاعتماد لتلك المؤسسات ، بالإضافة إلى تشجيع الدراسات العلمية المستقبلية والدراسات النظرية والتطبيقية في مجال التعليم المجتمعي .

ثانيا التعليم المجتمعي مفهومه وعناصره :

يحظى مفهوم التعليم المجتمعي باهتمام متزايد حيث يشكل أساس عمليات الإصلاح التربوي في كل من الدول النامية والمتقدمة كاستراتيجية أساسية للتعامل مع مصادر ونتائج الإقصاء . ولقد كان مفهوم التعليم المجتمعي فيما مضى ، وحتى اليوم في مناطق مختلفة من العالم (على سبيل المثال في شرق وجنوب شرق أوروبا وأيضا في دول الكومنولث المستقلة)^(٤٢) ، محصورا بشكل أساسي في مجموعة الطلاب الذين يصنفون على أنهم من ذوي الاحتياجات الخاصة كالطلاب ذوي الإعاقات الجسدية أو العقلية إلى جانب اللاجئين . وكانت المداخل والإجراءات المطبقة في هذا المجال ذات طبيعة علاجية وتصحيحية ، وذلك من خلال إنشاء بنى ومسارات ومدارس خاصة لهذه الفئة من الطلاب . ولقد كان من بين أهم النتائج المترتبة على اختلاف المناهج والبنى المؤسسية في كثير من الحالات ، زيادة انعزال وانفصال هؤلاء الطلاب الذين يصنفون ضمن ذوي الاحتياجات الخاصة داخل النظام التعليمية ولقد تطور مفهوم التعليم الجامع نحو فكرة أن جميع الأطفال ينبغي التعامل معهم بنفس أساليب التعليم والتعلم (مدارس التعليم العام) بغض النظر عن خلفياتهم الثقافية والاجتماعية وأيضا اختلافهم في القدرات والطاقات . وهكذا صار التركيز منصبا على التكامل الفعال وعلى توفير فرص عادلة للالتحاق بنوع عام من التعليم يشمل الجميع .

وفي إطار النظرة الواسعة للتعليم المجتمعي ، فإننا نشير بصورة أساسية إلى الطلاب ذوي الإعاقات وذوي صعوبات التعلم والطلاب المحرومين كما ترى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD^(٤٣) .

وبرغم وجود فئات مختلفة يمكن أن يشملها مفهوم التعليم المجتمعي إلا أن طبيعة هذا المفهوم ليست فئوية؛ وذلك لأنه يرتبط أساسا بتوفير فرص التعلم الفعال لكل طفل من خلال احترام ورعاية تفردته وخصوصيته (مدخل يفصل عليما على مقياس كل طفل). وتقدم منظمة اليونسكو من جانبها تقدم تعريفا دقيقا للتعليم المجتمعي، على أنه "عملية الاستجابة للتنوع في احتياجات جميع المتعلمين وتناولها من خلال زيادة المشاركة في التعليم والاندماج في المجتمعات والثقافات وتقليل الإقصاء عن التعليم فضلا عن عمليات الإقصاء داخل التعليم".

◆ مبررات الاهتمام بالتعليم المجتمعي :

- هناك العديد من مبررات الاهتمام بالتعليم المجتمعي من أبرزها^(٤٤) :
- ١ - أهمية وألوية التعليم المجتمعي في السياسات الحكومية على المدى البعيد، كسياسة اجتماعية أساسية، والأهم من ذلك كون التعليم المجتمعي وسيلة قوية لتقليل الآثار السلبية للتفكك الاجتماعي والثقافي إلى جانب العزل الداخلي في المؤسسات التعليمية (التركيبة الثقافية والاجتماعية والعرقية للمدارس كتحد أساسي أمام تطوير سياسات اجتماعية حكومية فعالة).
 - ٢ - تحقيق التكامل والتنوع والمرونة بين المراحل والمسارات المختلفة للنظام التعليمية وبين البني والمضامين، في إطار رؤية عالمية موحدة للتعليم الأساسي كطريقة لتنمية فرص تعلم للجميع تتسم بالمساواة والجودة العالية (بناء المنهج بطريقة وثيقة الصلة بالسياسات التعليمية كمصدر أساسي لإضفاء الديمقراطية على الفرص التعليمية)^(٤٥).
 - ٣ - مراعاة الخصوصية الفردية لاحتياجات التعلم الخاصة بالطلاب الحاليين والمتوقعين في المستقبل (الطلاب الذين لم يلتحقوا أبدا بالمدرسة والطلاب الملتحقين حاليا بالمدرسة إلى جانب المتسربون) مع الأخذ في الاعتبار

تنوعهم الثقافي والاجتماعي والمعرفي، والسياسات الخاصة بالمساواة في الفرص التعليمية^(٤٦).

٤ - تنظيم المدرسة والنظر إليها باعتبارها وحدة مؤسسية وتربوية متكاملة تسهل وتوجه وتنفذ الجهود والمبادرات الهادفة إلى إتاحة الظروف المناسبة لتحقيق تعلم وثيق الصلة بحياة الطلاب وثقافتهم، وذلك في إطار سياسة تعليمية قوية وإطار عام ومشارك للمنهج من التعليم في مرحلة الشباب (المدرسة كقوة دافعة أساسية للتغيير التعليمي اعتمادا على السياسات والممارسات الجامعة)^(٤٧)

٥ - إعادة صياغة دور المعلمات بصورة تراعي مهامهم ومسئولياتهم الأخلاقية والاجتماعية والمهنية، وتقوي طرق وأساليب التفاهم لديهن، وتستجيب للاختلاف والتنوع بين الطلاب، هذا إلى جانب الحاجة إلى مراجعة وضبط وتوسيع طرق التدريس المرتبطة بالسياقات الثقافية والاجتماعية المتزايدة التعقيد (المعلمون كمشاركين في تخطيط وتطوير سياسات التعليم المجتمعي على مستوى المدرسة وحجرات الدراسة، وليس فقط كمنفذين ومطبقين للتغييرات الحادثة على صعيد المنهج التعليمي)^(٤٨).

❖ خصائص التعليم المجتمعي :

- ١ - يعتبر في الأساس عملية بحث عن أنسب الطرق التي يمكن من خلالها الاستجابة للتنوع إلى جانب محاولة التعرف على كيفية التعلم من الاختلافات والتباينات .
- ٢ - يرتبط باستخدام استراتيجيات متعددة لإثارة الإبداع لدى الطلاب وقدرتهم على التعامل مع المشكلات وحلها .
- ٣ - يتضمن حق الطفل في الالتحاق بالمدرسة والتعبير عن رأيه والحصول على خبرات تعليمية جيدة والحصول على نتائج تعليمية قيمة .
- ٤ - يتضمن المسؤولية الأخلاقية التي تدفع إلى إعطاء الأولوية إلى الأطفال الذين يتعرضون لخطر التهميش والإقصاء عن المدرسة .

ثالثا خبرات دولية في تحقيق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع :

يعد القضاء على الفقر والجوع من الأولويات في العالم ، وهو الهدف الأول من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الذي يعنى بتخفيض عدد السكان الذين يعيشون على أقل من ١.٢٥ دولار في اليوم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ مقارنة بما كان عليه في عام ١٩٩٠ . وقد تحقق هذا الهدف قبل ثلاثة أعوام من المهلة المحددة إذ نجحت بعض البلدان كثيرة السكان في تخفيض عدد الفقراء بين سكانها . فقد تمكنت البرازيل من تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن ١.٢٥ دولار (بمعادل القوة الشرائية في عام ٢٠٠٥) من ١٧.٢ في المائة إلى ٦.١ في المائة .

كما حققت البرازيل تقدما ملحوظا في تحسين نوعية البرامج التعليمية المقدمة للدارسين في جميع المستويات والنظم التعليمية سواء النظامية أو غير النظامية وأكدت نتائج برنامج التقييم الدولي للطلاب التابع لمنظمة التعاون والتنمية أن البرازيل ستحقق في المستقبل نتائج رائعة في المسارات التعليمية لدخولها وبقوة عالم المنافسات التعليمية العالمية والتي أساسها المعرفة.

ووفقا لمؤتمر السلام العالمي تعد البرازيل من أبرز الدول التي استطاعت تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال تحسين وضع الفئات المحرومة من الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية^(٤٩) . وتعد البرازيل من أبرز الجهات فعالية في تقديم المساعدة الإنمائية ولاسيما لبلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى فقد نقلت البرازيل البرنامج الناجح للمنجح الدراسية وبرنامج محو الأمية إلى شركائها في أفريقيا^(٥٠) . ولقد اعتمدت البرازيل في أوائل الألفية الثالثة سياسات تستهدف الحد من الفقر وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وخصوصا داخل الجماعة الواحدة ، وهذا ما يعرف بالمساواة الأفقية والتي ساعدت على الحد من الصراعات الاجتماعية .

ولقد قامت البرازيل في بداية تحولها إلى دولة إنمائية عام ١٩٩٤ ، بتنفيذ إصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي لكبح التضخم من خلال خطة ريال ، وأتمت تحرير التجارة الذي بدأته في عام ١٩٨٨ بتخفيض التعريفات الجمركية وإزالة القيود الأخرى وتبع ذلك انفتاح تجاري وسياسة نقدية ومالية حكيمة، وكذلك برامج اجتماعية مبتكرة أدت إلى الحد من الفقر وتقليص الفوارق في الدخل^(٥١) .

كما حققت البرازيل تحسنا كبيرا منذ عام ١٩٩٠ من حيث نمو الدخل ونسبة إنفاقه على المستوى الصحي والتعليمي^(٥٢) .

وكانت البرازيل بين ١٥ بلدا حلت في المراتب العليا التي استطاعت رفع نصيب الفرد من الدخل القومي بمعدل تراوح بين ١ - ٢ في المائة سنويا ومما يؤكد على فعالية الاستراتيجية والسياسات المتبعة في تلك الدولة الصاعدة^(٥٣) .

أ - السياسة البرازيلية في تحقيق أهداف التعليم للجميع :

برنامج التحويلات النقدية المشروطة (صندوق الأسرة بولسا فاميليا) :

لقد سجلت بلدان عديدة أداءً مميزاً يليق بتغيير نهضة الجنوب كان من أبرزها دولة البرازيل فقد أكد تقرير التنمية البشرية في عام ٢٠١٣ على أن البرازيل تتصدر بلدان الجنوب وتقود بلدانه نحو النمو الاقتصادي العالمي . وتسهم في نهوض الاقتصاد في بلدان نامية أخرى وفي الحد من الفقر ، وفي زيادة الثروة بالإضافة إلى أنها أثبتت قدرتها على الاستفادة من العولمة ، واعتماد سياسات عملية فاستطاعت بذلك توجيه الاهتمام نحو التنمية البشرية وأن تطلق الفرص الكامنة في اقتصادياتها .

وقد أكد التقرير على أن مسارات التنمية في البرازيل والصين والهند تدعو إلى إعادة صياغة الأفكار حول كيفية تحقيق التنمية البشرية . فنجاح هذه البلدان يدعو إلى إعادة النظر في مفهوم السياسات الصحيحة ويحمل دروسا قيمة يمكن استقاؤها من تجربة تلك البلدان الناجحة^(٥٤) .

ولقد حققت البرازيل تعميم التعليم الابتدائي بنسبة ١٠٠٪ وذلك لأنها منذ تسعينيات القرن الماضي صممت برامج تحويلات نقدية مشروطة وهي الشق المتعلق بالإعانات الاجتماعية ورفع مستوى الدخل وقد كان ذلك البرنامج هو أبرز السياسات البرازيلية لتعميم التعليم الابتدائي للقضاء على الفقر لتحقيق أهداف التعليم للجميع لزيادة دخل المستفيدين وحصولهم على الرعاية الصحية والتعليم، وجعل التحويلات مشروطة بمتطلبات منها القيام بزيارات للعيادات الصحية والحضور المدرسي بشكل صارم تمثل في التزام الأسرة بإرسال أطفالها للتعليم والالتزام بالحصول على الأمصال واللقاحات للأطفال بشكل منتظم وبعد التأكد من التزام الأسرة بالشروط السابقة تحصل الأسرة على الدعم^(٥٥).

وتقدم الحكومة دعماً نقدياً بدلاً من المنافع العينية لضمان وصول الخدمات إلى المستحقين الفقراء وتبني تطبيق سياسات اجتماعية كان لها عظيم الأثر لما حققته من صدى داخلي وعالمي، ولما كان لها من أثر إيجابي على فقراء البرازيل وخصوصاً لكونها استهدفت تلك الفئات المهمشة والمحرومة من الخدمات التعليمية والتي تقطن العشوائيات والأماكن البعيدة، ويمثل برنامج بولسا فاميليا مبادرة اجتماعية مبتكرة من قبل حكومة البرازيل. ويقوم البرنامج بخدمة ١١ مليون أسرة برازيلية ويقدر عدد الأفراد الذين يستفيدون من برنامج بولسا فاميليا (التحويلات النقدية المشروطة) ما يقارب ٤٦ مليون نسمة^(٥٦).

وتعد تلك النسبة هي نسبة الفقراء البرازيليين كلهم تقريباً. وقد نشأ هذا النموذج في البرازيل منذ أكثر من عشر سنوات مضت، ويجرى صقله وتنقيحه بصفة منتظمة منذ ذلك الحين. وبموجب هذا البرنامج تحصل الأسر الفقيرة التي تعول أطفالاً على تحويلات نقدية مباشرة تبلغ في المتوسط ٧٠ ريالاً برازيلياً (أي ما يعادل حوالي ٣٥ دولاراً أمريكياً)، كما تصرف هذه الإعانات إلى الأم بصفة خاصة بهدف ضمان صرفها لتحسين ظروف الأطفال والأسرة، وتلتزم الأسر الفقيرة في مقابل ذلك، بالحفاظ على مواظبة أطفالها على الدراسة

فضلا عن امتثالها لتطبيق مجموعة من الضوابط المتعددة في إطار خدمات الرعاية الصحية الممنوحة لها وبناء على ذلك فإن برنامج بولسا فاميليا يحقق نتيجتين مهمتين هما : المساعدة على تخفيض أعداد الفقراء في الوقت الراهن وتشجيع الأسر على الاستثمار في أطفالها . وهو ما يؤدي بدوره إلى كسر حلقة توارث الفقر بين الأجيال والحد من انتشار الفقر وتفشيته في المستقبل .

ويعد برنامج التحويلات النقدية المشروطة صندوق الأسرة بولسا فاميليا من أنجح البرامج للقضاء على الفقر، وربما يكون البرنامج الوحيد من نوعه الذي يحدث تأثيرا إيجابيا هائلا على حياة الملايين من محدودي الدخل في البرازيل وها هي السيدة دينالفا بيريرا دي مورا (Dinalva Pereira De Moura) إحدى المستفيدات من هذا البرنامج ، وهي أم رؤوم تعيش في Varjo Favela في المقاطعة الفيدرالية ، وقد انسابت كلماتها لتعبر عن شعورها تجاه هذا البرنامج حيث تقول "يعد هذا البرنامج شيئا رائعا بالنسبة لي ولأسرتي فأنا أم لثلاثة أطفال وزوجي عاطل عن العمل . إن برنامج بولسا فاميليا يساعدني على شراء الغذاء ويعرف أطفالي موعد استلامنا ، للنقود فعندها يتحقق تلبية الكثير من جميع احتياجاتهم الغذائية وجميع الأدوات المدرسية مما يشعرهم بسعادة غامرة بالإضافة إلى أنهم أصبحوا أكثر مواظبة والتزام بالمدرسة ولا يغيبون عنها ، لأنهم يعلمون جيدا أن حصولنا على هذه النقود مرهون بانتظام ذهابهم إلى المدرسة وتمثل محاسن برنامج بولسا فاميليا وفضائله في قدرته على توصيل خدماته إلى قطاعات كبيرة من المجتمع البرازيلي لم تصل إليها في السابق أية استفادة من البرامج الاجتماعية . ويعتبر هذا البرنامج واحدا من أفضل البرامج في العالم من حيث قدرته في مجال وصول الدعم لمستحقيه حيث تذهب مساعداته مباشرة إلى من هم في أمس الحاجة إليها . إذ يتم توجيه نحو ٩٤% من أموال هذا البرنامج إلى ٤٠% من الشرائح السكانية الأشد فقرا في البرازيل . وتؤكد الدراسات استخدام معظم هذه الأموال في شراء الغذاء والأدوات المدرسية والملابس للأطفال .

وتدل مثل هذه المؤشرات على قيام هذا البرنامج بتقديم مساهمة بالغة الأهمية في مجالات تخفيض أعداد الفقراء والحد من عدم المساواة بشكل غير مسبوق في السنوات الأخيرة ، فقد كانت البرازيل تاريخيا من بين البلدان التي يتم تصنيفها بشكل غير مسبوق في السنوات الأخيرة . فقد كانت البرازيل تاريخيا من بين البلدان التي يتم تصنيفها بشكل دائم ضمن البلدان التي توجد فيها أعلى معدلات الدخل فعلى مدى عقود طوال ، ظل ٦٠٪ من السكان في البرازيل وهم الناس الأشد فقرا يحصلون فقط على ما لا يتجاوز ٤٪ من الدخل القومي . ونتيجة لتنفيذ برنامج بولسا فاميليا وما سبقه من برامج ، انخفض معدل عدم المساواة والتفاوت في الدخل بنسبة ٤.٦٪ تقريبا طبقا لقياس فيما بين عام ١٩٩٥ م و ٢٠٠٤ م .

وقد شارك البنك الدولي في عام ٢٠٠٣ ومنذ الوهلة الأولى ، في عمليات تصميم برنامج بولسا فاميليا ورصده وتنقيحه وتقول السيدة Benedicte de La Briere (مديرة برامج بالبنك الدولي) ، "لقد حققت البرازيل استفادة جمة بفضل شركائنا في هذه العملية ، وها نحن اليوم نساعد بلدانا أخرى على تعميق فهمها وتحويل خبراتها وتجاربها من خلال الاسترشاد ببرنامج بولسا فاميليا وغيره من البرامج الناجحة^(٥٧) .

لقد أدى هذا النجاح إلى إطلاق شرارة الاستنارة وقريحة الاستلham والمحاكاة بشأن تعديل البرامج وتكييفها وتحويلها في ما يقرب من ٢٠ بلدا مثل المكسيك ، وشيلي ، وغيرها من بلدان أخرى حول العالم كأندونيسيا وجنوب أفريقيا وتركيا والمغرب . كما أعلنت مدينة نيويورك مؤخرا عن إنشاء برنامج "الفرصة بمدينة نيويورك" (Opportunity NYC) وهو برنامج للتحويلات النقدية المشروطة المعنية بتدعيم الدخل ، وتم تأسيسه على غرار برنامج بولسا فاميليا البرازيلي ولعلها إحدى المناسبات النادرة التي تقوم فيها إحدى البلدان المتقدمة باعتماد إنشاء برنامج مماثل بفض التعلم والاستفادة من خبرات وتجارب ما يسمى بالعالم النامي وأن النتائج التي حققها برنامج بولسا فاميليا تثبت بما لا

يدع مجالاً للشك إمكانية التصدي لمكافحة الفقر وعدم المساواة والتفاوت في الدخل بطريقة قابلة للاستدامة وهو من شأنه إدماج ملايين من المواطنين البرازيليين في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلد ، دون التهاون أو التفرقة في التنمية الاقتصادية أو التخلي عنها .

وقد كانت إنجازات هذا البرنامج باهرة خلال العقد الماضي، فقد وصل عدد المستفيدين إلى نحو ١١ مليون أسرة، وهو ما يعنى ٦٤ مليون شخص بما يعادل حوالي ٣٣٪ من الشعب البرازيلي. وبالتالي لم يكن مشروعاً سحرياً للقضاء النهائي على الفقر ولكنه كان مشروعاً واقعياً أدى إلى نتائج ملموسة، مثل التمكن من العيش بشكل أفضل والحصول على الطعام واقتناء بعض السلع المعمرة لأول مرة في حياتهم.

وهكذا إذا فقد توصل "لولا" اليساري إلى العدالة الاجتماعية عن طريق رفع الحد الأدنى للأجور وإعطاء الإعانات للأسر الفقيرة، وليس عن طريق تبني سياسات التأميم، بمعنى انه ترك قمة المجتمع وعمل على تحسين قاعدة المجتمع.

ب - السياسة الأرجنتينية في تحقيق أهداف التعليم للجميع .

سجلت الأرجنتين نسبة ١٠٠٪ في التحاق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي علي الرغم من انه في عام ٢٠٠١ شهدت الأرجنتين واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية في تاريخها . أدت إلي ارتفاع نسب التضخم نتيجة للانخفاض الحاد في العملة الأرجنتينية وفرضت هذه الأزمة تكاليف اجتماعية حادة أدت إلي ارتفاع معدلات الفقر إلي ٥٨٪ من إجمالي عدد السكان وارتفاع معدلات البطالة لتصل إلي ٨٣٪. ومن هنا قامت الحكومة الأرجنتينية بتبني وإصلاح العديد من من البرامج والصيغ الاجتماعية (التحويلات النقدية - بدل الطفل العالمي - نظام التأمينات - نظام المعاشات)، والتوسع في برامج موازية للتحويلات النقدية وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية بل واستحداث برامج

جديدة ويجري التخطيط لبرامج تشمل الأطفال قبل الولادة وذلك لتحقيق الضمان الاجتماعي لكافة المواطنين في الأرجنتين^(٥٨).

و يعد برنامج "ريبات الأسر" من أبرز وأهم برامج الحماية الاجتماعية الذي استطاعت الأرجنتين من خلاله أن تحقق أهم مبادئ الأهداف الإنمائية وهو تعميم التعليم الابتدائي وتحقيق التعليم للجميع بنسبة ١٠٠٪. واستطاعت الأرجنتين تحقيق ذلك من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات ومن أبرزها^(٥٩):

١ - ضمان توسيع وتوزيع عادل للتحويلات النقدية على المحافظات المحرومة من الخدمات التعليمية والاجتماعية وتحقيق الدعم الشامل لكل الأطفال.

٢ - ضمان المساءلة والشفافية المناسبة من قبل السلطات المحلية لرصد المواد وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية لدعم الأطفال.

٣ - تحديد الأولويات في الميزانية لتلك الحالات التي قد تتطلب مزيدا من التدابير الاجتماعية (مثل تسجيل المواليد، وسوء التغذية المزمن، والعنف ضد الأطفال، والأطفال المحرومين من الرعاية الأبوية وأطفال السكان الأصليين والمهاجرين، الخ)^(٦٠).

٤ - حماية حقوق الأطفال في الدعم والحماية الاجتماعية في الميزانية أثناء الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية أو غيرها من حالات الطوارئ من أجل الحفاظ على استمرار الدعم والحماية الاجتماعية للأطفال.

٥ - مواصلة التماس المساعدة التقنية من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق (اليونيسيف) والمنظمات الدولية الأخرى، حسب الاقتضاء.

٦ - التأكيد على أن الحماية الاجتماعية تؤدي دورا رئيسيا في التصدي للفقر والجهل لأنها تستهدف أولئك الذين يستبعدون اقتصاديا واجتماعيا، سعيا لتحقيق الرفاهية للأطفال^(٦١).

ولقد حققت الأرجنتين تقدما كبيرا في تصميم السياسات السليمة للحماية الاجتماعية سعيا منها لمكافحة الفقر والاهتمام بالصحة والتغذية

والتعليم وحماية الطفل، وفيرس نقص المناعة البشرية / الإيدز. ويتم تقديم تلك التحويلات للأطفال تحت سن ١٨ عام ويتم تسليمها للأم مع التركيز على الأسر التي تتكون من أب وأم عاطلين عن العمل أو يعملون في الاقتصاد غير الرسمي (أي القطاع الخاص - وأرباب الحرف) ^(٦٢).

ولعل ما يميز الأرجنتين في مجال التحويلات النقدية كونها تستهدف جميع الأسر الموجودة في المناطق العشوائية والمحرومة من الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية ^(٦٣).

ج - السياسة المكسيكية في تحقيق أهداف التعليم للجميع

برنامج الفرص opportunities من الدعم العيني إلى النقدي :

حققت المكسيك هدف التعليم للجميع وذلك لأنها نجحت في تعميم التعليم الابتدائي بنسبة ١٠٠٪ لذلك دفع نجاح التجربة المكسيكية في التحول من الدعم العيني للدعم النقدي إلى إشادة المؤسسات الدولية بتلك التجربة كما دعمت عدد من الدول ومنها مصر لدراسة مدي إمكانية تطبيقها لضمان وصول الدعم لمستحقيه ^(٦٤).

وأكدت دراسة لسوزان باركر إحدى خبراء البنك الدولي بعنوان برنامج الفرص في المكسيك oportunidades أن البرنامج يستهدف بشكل أساسي مكافحة الفقر حيث يركز على مساعدة الأسر الفقيرة في المناطق الريفية والمدن للاستثمار في رأس المال البشري وذلك من خلال العمل على ثلاثة محاور، وهي تحسين التعليم، والصحة، والتغذية لأبناء تلك الأسر، وذلك من خلال تحويلات نقدية إلى الأسر مرتبطة بانتظام أطفالها في المدارس وترددتهم على العيادات الصحية العامة. وبدأ العمل بالبرنامج منذ عام ١٩٩٧ في المناطق الريفية الفقيرة في المرحلة الأولى ^(٦٥).

ومؤخراً تم توسيعه ليشمل المناطق الحضرية. ويبلغ إجمالي الأسر المستفيدة من هذا النظام حتى العام الحالي أكثر من ٥ ملايين أسرة تمثل ٢٥٪ من عدد سكان المكسيك . ويحصل البرنامج على تمويل بنسبة ٤٦,٥٪ من الموازنة

الاتحادية السنوية للمكسيك. ويمنح برنامج الفرص الأبوين ما يعادل دخل أطفالهم من العمل حيث يوفر المنح التعليمية للأطفال تحت سن ٢٢ سنة وللمقيدين في المدارس بين الصف الثالث الابتدائي والصف الثالث الثانوي^(٦٦).

كما يقدم دعماً نقدياً للغذاء ورعاية صحية كاملة. وبالنسبة للمحور الأول، يقدم البرنامج منحة نقدية لطلبة الابتدائي حتى الثانوي وتتم زيادتها تدريجياً لتشجيع الأطفال علي مواصلة الدراسة وتتراوح قيمة المنح الشهرية بين ١٦ دولاراً للمرحلة الابتدائية و٥٧ دولاراً للبنين و٦٥ دولاراً للفتيات في الثانوي، وتمنح الفتاة مبالغ أكثر لأنها تسجل أعلى معدل انقطاع عن الدراسة. والمحور الثاني يوفر الرعاية الصحية الأساسية لجميع أفراد الأسرة مع التركيز بشكل خاص علي الرعاية الصحية الوقائية. ويشمل محور التغذية منحة نقدية ثابتة شهرية لكل طفل يتراوح عمره بين أربعة أشهر وستين، بنحو ١٥.٥ دولار لضمان حصولهم علي التغذية المناسبة.

وتستمر المنح للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية حتي ٤ سنوات، وكذلك تحصل الأمهات الحوامل والمرضعات علي مبالغ نقدية بنحو ١٦ دولار شهرياً، وهناك حد أقصى لاستفادة الأسر من تلك المنحة يتراوح الحد الأقصى من ٩٥ دولاراً للأسر التي لديها أبناء في المرحلة الابتدائية و١٦٠ دولاراً للأسر التي لديها أبناء في المرحلة الثانوية. وتراجع قيمة المنح الشهرية كل ٦ أشهر وذلك في ضوء معدلات التضخم لضمان فاعلية البرنامج^(٦٧).

كما يشترط البرنامج عدم غياب أطفال تلك الأسر أكثر من ثلاثة أيام في الشهر وترددهم علي العيادات الصحية بصفة دورية لصرف تلك المنح. وتقوم الأمهات في الأسر المستفيدة بصرف المنح النقدية، وأشارت الدراسة إلي أن البرنامج حقق عدداً من النتائج الايجابية حيث ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي بنسبة ٢٠٪ للفتيات، و١٠٪ للأولاد، وعلي مستوى الصحة حدث تراجع في معدل إصابة الأطفال بالأمراض والتي تسبب إعاقات بنسبة ١٢٪، كما تحسنت معدلات نمو الأطفال بنسبة ١٦٪. وتجدر الإشارة إلي أن المكسيك كان

لديها برنامج دعم عيني لبعض السلع الأساسية، وقامت بإلغائه تدريجيا منذ عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٩ و آخر مرحلة لإلغاء الدعم كانت علي الغذاء^(٦٨) .

وقد تميزت السياسات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية عموما خلال العقد الأخير، يتزايد ميل الحكومات إلى الاعتماد على السياسات النقدية، وبخاصة سياسة رفع أسعار المحاصيل والمنتجات ورفع أسعار الفائدة، وتخفيض قيمة العملات الوطنية، باعتبارها الوسيلة الحاسمة في مجال زيادة المدخرات المحلية، والحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، وتشجيع تدفق هذه الأموال إلى الداخل وقد ارتبط ذلك بتشجيع القطاع الخاص والشركات الأجنبية وإعطاء حوافز وتسهيلات عديدة لرأس المال الأجنبي، خصوصا في مجال الصناعات الموجهة للتصدير إلى الأسواق الخارجية وقد ساعدت الإصلاحات الضريبية في البرازيل منذ منتصف الستينات، على تمويل التوسع في الاستثمارات العامة، بينما لجأت دول أخرى مثل الأرجنتين، إلى الادخار الإجباري الذي نجم عن التضخم، وإن كان ذلك قد أفرز في الغالب أزمات خطيرة في النقد الأجنبي وسنعرض هنا لبعض الأمثلة للسياسات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية .

رابعاً : الدروس المستفادة من الخبرات العالمية في مجال التعليم المجتمعي

يتضح من العرض السابق للسياسات والممارسات المتبعة في مؤسسات التعليم المجتمعي لبعض الدول المتقدمة ، أن تلك الدول حققت أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع المتعلقة بالتعليم بمؤسسات التعليم المجتمعي في الجانب الكمي والكيفي ، ويمكن استخلاص عدد من الدروس المستفادة من هذه الخبرات العالمية فيما يلي :

- ١ - ضرورة توافر الرؤية الواضحة، والإرادة السياسية القوية، والصدق والشفافية في التعامل مع الجماهير، حيث ترجمت الرؤية إلى برنامج عمل يتشكل من مجموعة من السياسات التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف. بالإضافة إلى إرادة سياسية وعزيمة لتوفير التعليم للجميع والالتزام بذلك بحلول عام ٢٠١٥

وتعهدت كل من (البرازيل - الأرجنتين - المكسيك) بحل مشاكل الفقراء ومقاومة الجوع .

وقد كان من المنطقي أن تؤدي سياسات التقشف إلى مزيد من معاناة الفقراء. لكن الدرس الحقيقي المستفاد من هذا الموقف هو أن الشفافية والصدق والإعلان بكل شجاعة إلى الشعب أنه لا مفر من الالتزام بهذا البرنامج للخروج من الأزمة الاقتصادية والتوجه بشكل مباشر إلى الشعب للتدعيم في تنفيذ برنامج اقتصادية قاسية لفترة مؤقتة هو ما كتب لتلك الدول النجاح.

وعلى النقيض فقد اتبعت الحكومات المصرية المتعاقبة بعد الثورة أسلوب المغالاة في إعطاء الوعود بتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال اتخاذ إجراءات فورية مثل رفع الحد الأدنى للأجور والالتزام بتعيينات حكومية على نطاق واسع وغيرها من السياسات التي لم تتخذ في إطار رؤية شاملة وبرنامج مدروس للنهوض بالاقتصاد المصري، بل لم تكن أكثر من مسكنات هدفها الأول والأخير هو تهدئة الشارع المصري وكسب رضائه، ولم يمتلك أي من المسؤولين في السلطة شجاعة الحديث بصدق عن حقيقة الممكن والمتاح تقديمه لتحقيق العدالة الاجتماعية ومواجهة الفقر وسوء الخدمات التعليمية والصحية والعشوائيات وأطفال الشوارع ومأساة الحد الأدنى للأجور وغيرها من المشكلات العضال التي يعاني منها المجتمع المصري ولا يختلف احد على استفحال هذه المشكلات، لكن كان من الأجدر أن تعالج وفقا لبرنامج محدد وليس بالطريقة التي تمت لكسب تأييد شعبي مؤقت.

٢ - إن ما تحقق من انجاز اقتصادي كبير على ارض الواقع في كل من (البرازيل - الأرجنتين - المكسيك)، لم يكن ليتم في غياب ذلك المناخ الديمقراطي الراسخ.

٣ - كذلك تقدم الخبرات الثلاث تصورا عن حل المشكلات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والفقر يلخص في أن هذا الأمر لا ينبغي أن يتم بعيدا عن مراعاة حقوق الطبقات الغنية، ليس فقط باعتبارهم جزءا من مواطني

الدولة لهم كافة الحقوق وإنما أيضا من باب أن حماية حقوق المستثمرين ورجال الأعمال المحليين والأجانب يؤدي إلى انتعاش الأسواق وزيادة فرص العمل وهو ما يصب في النهاية لصالح النمو الاقتصادي بشكل عام، وتحسين حالة الطبقات الفقيرة بشكل خاص. ولكن مع التأكيد انه لا يمكن إغفال ضرورة وجود برامج للإعانة الاجتماعية إلى جانب قرارات مباشرة من الحكومة برفع الحد الأدنى للأجور، لضمان ألا يصب النمو الاقتصادي فقط في مصلحة الأغنياء ومن ثم يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء كما حدث في معظم دول العالم منذ التسعينيات، حيث ظهرت وانتشرت الأفكار الليبرالية الجديدة التي قدمتها مدرسة شيكاغو والتي تبنتها العديد من دول العالم الثالث وعلى أساسها تبنت مصر منهج الخصخصة وسياسات السوق الحر بالإضافة إلى الفساد ذي الطابع المصري الخاص، وفي النهاية عاشت مصر خلال العقدين الماضيين حالة من تآكل الطبقة الوسطى ونزوح الملايين إلى مرتبة الطبقة الفقيرة واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء بدرجة مستفزة، حتى أصبحت العدالة الاجتماعية والحصول على العيشة الكريمة أحد مطالب ثورة يناير.

٤ - في درس آخر يتعلق ببرامج الإعانات الاجتماعية، فقد قدمت برامج (بولسا فاميليا) (البرازيل) - وريات الأسر (الأرجنتين) - والفرص (المكسيك)) تجربة تستحق الدراسة والتكرار، فهو لم يكن برنامج لإعطاء أقساط مالية لمساعدة الفقراء فقط، وإنما كانت برامج هادفة كما سبقت الإشارة، حيث أن المواطن لا يحصل على هذه الإعانة في حالة عدم التزامه بإرسال أولاده إلى المدارس أو عدم التزامه بإعطائهم الأمصال الوقائية. إذا فقط كان هدف البرنامج هو مساعدة الأسر حتى تستطيع أن تترك الأطفال يتعلمون ولا يجبروهم على ترك الدراسة من أجل العمل، وهنا تكمن الاستفادة الحقيقية وهي تحويل مسار أبناء الفقراء حتى لا يكون الفقر والمرض وراثيا وطبقيا. وتحتاج مصر إلى مثل هذا النموذج من برامج الإعانة

الاجتماعية، فعلى الرغم من عدم وجود إعانات حكومية تذكر في العهد السابق إلا أنه لا يمكن إغفال دور الجمعيات الخيرية الإسلامية والمسيحية والشبابية التي انتشرت في مصر انتشارا بالغا، حتى أن كثير من برامج التليفزيون الشهيرة قد انخرطت في الأخرى في هذا الدور وعملت كحلقة وصل بين طالبي المساعدات وبين المانحين، لدرجة أن من يتابع هذا المجال في مصر يفاجأ بأن هناك قطاعا لا بأس به من المصريين يحصلون على طعامهم ودواءهم وملبسهم بالكامل دون أدنى عمل أو وظيفة من خلال إعانات شبه ثابتة من هذه الجمعيات، لكن ظلت هذه الطبقات تورث الفقر والمرض والجهل من جيل لآخر بل وتوسع بسبب إقبالها الكبير على الإنجاب، فالمهم هو ليس إعطاء الإعانات الاجتماعية بل المهم هو أن تستهدف التعليم والصحة لأنه قد آن الأوان لكسر هذه الحلقة المغلقة التي تفرز مزيدا من الأطفال الأميين والمرضى والفقراء.

٥ - الاهتمام بتطوير الإنتاج المحلي سواء الزراعي أو الصناعي وفي الوقت نفسه إتباع سياسات اقتصادية تكون من شأنها رفع القدرة الشرائية المحلية، لحماية الاقتصاد الوطني من أن يكون عرضة للازمات الاقتصادية العالمية والتي تعصف بالاقتصاد العالمي اليوم. والمجتمع المصري الذي يقترب في عدد سكانه من ٩٠ مليون نسمة من الممكن أن يمثل طاقة إنتاجية كبيرة ومتنوعة، بالإضافة إلى كونه سوقا واسعا. ولا يمكن إغفال أن هذا هو ما جعل البرازيل تكون أقل دول العالم تأثرا بالأزمة المالية العالمية الأخيرة والتي وصلت ذروتها في ٢٠٠٨.

٦ - وأخيرا يجدر الإشارة إلى أن تجارب الدول الثلاث تعد تجارب ناجحة وما كان لها أن تنجح لو لم تتوافر إرادة شعبية حقيقية ووعى جماهيري لأهمية النهوض، فشعوب تلك الدول هي من تحمل أعباء سياسات التقشف حتى تتعافى. وكم تحتاج مصر اليوم وبعد ثورة أسقطت نظاما

سياسيا افسد مصر ماليا واقتصاديا فسادا بالغاً إلى مثل هذه الروح والعزيمة الشعبية للخروج من عثرتها الاقتصادية.

خامساً : واقع التعليم المجتمعي في مصر :

نفذت مصر سياسة برنامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة (ERSAP) مع صندوق النقد الدولي منذ أوائل التسعينيات^(٦٩)، والذي يهدف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الحد من العجز في الموارد المالية المحلية والأجنبية، وكذلك النفقات (الأجور العامة والخدمات الحكومية والدعم)، وإلى زيادة إيرادات الدولة عن طريق الضرائب غير المباشرة. وخلال عقد من الزمن تم التخلي عن الإصلاحات بسبب الصدمات الداخلية والخارجية، ومع ذلك فقد تم إعادة إحيائها في عام ٢٠٠٤، مع التركيز على تحرير التجارة، وإصلاح الدعم ولكن نظراً للأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، لم يتم إعادة تنشيط برنامج ERSAP بشكل كامل.

وفي عام ٢٠٠٨، أوصت الاستشارة الخاصة بالمادة الرابعة أن على مصر ضرورة تخفيض / تقليل الدعم على الغذاء والوقود ونفقات الرعاية الصحية ودعا تقرير الفريق إلى إعادة النظر بنظام الدعم بحيث "سيتم استبدال دعم المواد الغذائية العيني تدريجياً بنظام للتحويلات النقدية". لكن الصندوق أقر بأن "القدرة على استهداف الفئات الضعيفة [على نحو كاف سوف يستغرق وقتاً أطول لتطويرها]"^(٧٠) ومع ذلك فقد دعا للانتقال إلى نظام التحويلات النقدية في المدى القريب. ومنذ عام ٢٠١١، يقوم صندوق النقد الدولي بإجراء مفاوضات الديون مع الإدارات المصرية المتعاقبة لخفض دعم المواد الغذائية والوقود ولتنفيذ تدابير التقشف المالي الأخرى. وقد فشل القرض في التحقق بسبب غياب الدعم الشعبي والصعوبات المحيطة بالأزمة السياسية المستمرة في البلاد^(٧١)

ويشير واقع التعليم المجتمعي في مصر خاصة ما يتعلق بمؤشرات واقع الإتاحة والجودة والنظم في مرحلة التعليم الأساسي، للتعرف على مدى قدرة

مؤسسات التعليم المجتمعي بواقعها الحالي علي بلوغ هدف المبادرة للتعليم للجميع إلى الآتي:

- فيما يتعلق بالإتاحة :

تشير الإحصاءات عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى أن هناك أطفالا خارج نظام التعليم يقدر عددهم بحوالي ٤٠٠,٠٠٠ طفل في سن التعليم الأساسي في ظل النقص في أعداد المدارس اللازمة لتلبية احتياجات الأطفال بمختلف المناطق الريفية والحضرية المحرومة وخاصة في القرى الصغيرة ، كما أن هناك حاجة إلي التوسع في إنشاء المدارس لاستيعاب الأطفال ذوي الظروف الاجتماعية الصعبة (كأطفال الشوارع)، والاستمرار في بذل المزيد من الجهود فيما يخص تعليم الفتيات لسد الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في بعض المناطق في سبع محافظات (بني سويف - المنيا - أسيوط - الفيوم - سوهاج - الجيزة - البحيرة)، وعدم وجود نظام تعليمي يتناسب اقتصاديا واجتماعيا مع الأطفال العاملين و/ أو أطفال الأسر الفقيرة ، وخاصة الفتيات .

و تعد معرفة القيد الإجمالي للأطفال في مؤسسات التعليم المجتمعي - معبرا كنسبة مئوية من المجموع الكلي لفئة العمر المعينة - من المؤشرات الأساسية لتحقيق التعليم للجميع ويمكن التعرف علي معدل القيد الإجمالي للأطفال في الشريحة العمرية المناظرة من خلال استقراء الجدول الآتي :

الإطار الزمني للمشروع	الفئة المستهدفة	أعداد الأطفال	أعداد المدارس	نوع المدرسة
مستمرة منذ عام ١٩٩٢	بدأت للفتيات ثم تطورت لتستوعب كلا من البنين والبنات	٦٨.٦٢٧	٣.١٤٦	١ - مدارس الفصل الواحد
١٩٩٢ حتى الآن		٦.٩٣٦	٢٧٤	٢ - مدارس المجتمع متضمنة المدارس الصغيرة
٢٠٠٣ - ٢٠٠٧		١٩.٤٥٦	٧٢٨	٣ - المدارس الصديقة للفتيات

الإطار الزمني للمشروع	الفئة المستهدفة	أعداد الأطفال	أعداد المدارس	نوع المدرسة
٢٠٠٥ حتى الآن	أطفال الشوارع، بنين وبنات	٦٣٠	٢٢	٤ - مدارس أطفال الشوارع أو الأطفال في ظروف صعبة
		٩٥.٦٤٩	٢.٧٤٠	الإجمالي

جدول (١) توزيع مدارس التعليم المجتمعي طبقا للمحافظة ونوع

المدرسة على مستوى الجمهورية

- فيما يتعلق الجودة :

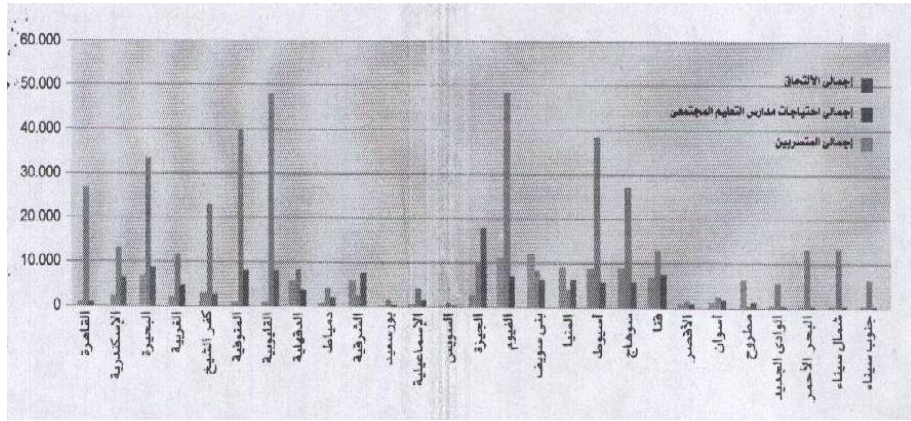
إن طبيعة وظروف العمل في هذا النوع من التعليم لا تساعد علي استبقاء العاملين المدربين كالمديرين والموجهين والميسرين والعمال ، كما أن المواد التعليمية ، والتكنولوجيا المناسبة لعمليات التدريس وإدارة هذا النوع من التعليم غير متوافرة بالقدر الكافي.

- النظم :

تعد الثقافة المجتمعية السلبية السائدة بالإضافة إلي ضعف الوعي حول أهمية التعليم المجتمعي داخل وزارة التربية والتعليم ؛ وقلة الموارد الحكومية ، وعدم دقة نظم جمع البيانات والإحصاءات الخاصة بهذا النوع من التعليم كجزء من النظام العام لجمع البيانات في وزارة التربية والتعليم ، وضعف أساليب الإدارة ونظم المتابعة والتقويم .

وعلي الرغم من ذلك تفي الجهود الحالية بنسبة ٢٠٪ فقط من الاحتياجات الحقيقية ، حيث يوجد نحو ٤٠٠,٠٠٠ طفل وطفلة (١٠٠,٢٣١ متسرب و٢٩٩,٦٦٩ لم تصل إليهم الخدمة التعليمية) لم يتم الوفاء باحتياجاتهم لذلك هناك حاجة لبذل جهود كبيرة لسد هذه الفجوة وخاصة في تعليم الفتيات . وحيث إنه قد تم إحراز تقدم كبير فيما يخص خفض الفجوة بين البنين والبنات : كأحد أهداف مبادرة التعليم للجميع ، إلا أنه مازالت هناك بعض المشكلات ، وتحديدًا لم يعد ضمان إتاحة فرص تعليمية متساوية كافية لحل قضية

الفجوة النوعية ، حيث يحتاج ذلك أيضا إلى تغيير ثقافة المجتمع حول قيمة تعليم الفتيات ، وبالتالي هناك حاجة لتطوير المناهج والتعامل مع الفروق النوعية في الكتب المدرسية والممارسات التعليمية . وتعد النجاحات الماضية والحالية للتعليم المجتمعي أساسا جيدا لتطوير وتفعيل المشاركة المجتمعية خاصة في تمويل الجهود المستقبلية لتمكين الأطفال المستهدفين من الحصول على حقهم الدستوري في تعليم عالي الجودة .



شكل (٢) وضع التعليم المجتمعي موضحا التفاوت في نسب التسرب والالتحاق الحالي وإجمالي الاحتياجات لمدارس التعليم المجتمعي في ٢٧ محافظة

وعلى ضوء التحليل السابق لواقع التعليم المجتمعي ، وما استخلص من مؤشرات حول واقع الإتاحة والجودة في مرحلة التعليم الأساسي ، يمكن القول بضعف قدرة النظام التعليمي في مصر على بلوغ هدف التعليم للجميع الخاص بالتعليم المجتمعي بحلول عام ٢٠١٥ وهو العام المحدد دوليا لبلوغ هذا الهدف .

سادسا : التصور المقترح :

في ضوء الإطار النظري للدراسة ، وما تضمنته من دراسات واتجاهات عالمية معاصرة في التربية في مؤسسات التعليم المجتمعي ، ومن خلال العرض قامت الدراسة باقتراح تصور علمي قد يساهم في تفعيل سياسات تربية مؤسسات

التعليم المجتمعي في مصر بما يحقق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع ، ويشتمل هذا التصور علي فلسفة ، وأهداف، وتوصيات إجرائية في جوانبه المختلفة ، وكذلك علي متطلبات تنفيذه في الواقع .

ويستمد التصور المقترح فلسفته من المبادئ أو المنطلقات الآتية :

- يشهد العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين بعض المتغيرات ، والتي أفرزت الكثير من التحديات التي تواجه المؤسسات التعليمية عامة ومؤسسات التعليم المجتمعي بصفة خاصة ، وانطلاقا من الدور الأساسي لمحو الأمية وتعليم الكبار في بناء المستقبل ومواجهة تحدياته كان الاهتمام الدولي بالتعليم للجميع ، والمتمثل في إصدار مواثيق واتفاقيات حقوق الطفل ، وإطلاق المبادرات وعقد المؤتمرات والمتابعة الدولية المستمرة لمدي التقدم في تحقيق التعليم للجميع .
- تسعى التربية في مؤسسات التعليم المجتمعي إلي إتاحة وتوفير فرصة ثانية للمتسربين من التعليم؛ وذلك استجابة للعديد من المتطلبات والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والتي تؤثر علي التحاق الأطفال بالمدارس وخاصة الإناث ولذلك تعد مؤسسات التعليم المجتمعي صيغة عصرية مستحدثة لاستيعاب جميع الأطفال خاصة في الأماكن العشوائية والنائية والمحرومة من الخدمات التعليمية .
- تعد مرحلة التعليم الأساسي من أهم المراحل العمرية بل تعد مرحلة قائمة ومتكاملة في حد ذاتها ، ومن حق كل طفل أن يحيها بكاملها ، وإذا قدر وحرم منها لأي عامل من العوامل سابقة الذكر ، يأتي دور مؤسسات التعليم المجتمعي كبديل ليعوض المتعلم ما فاتته في التعليم النظامي؛ إيماناً بأن التعليم حق يكفله وينص عليه الدستور والقانون
- تؤدي إتاحة وتوفير مؤسسات التعليم المجتمعي إلي تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين جميع الأطفال خاصة في الأماكن العشوائية والريفية ، وذلك من خلال الاستيعاب الكامل للأطفال في مرحلة التعليم

- الأساسي مع التأكيد في الوقت ذاته علي الجودة ، علي اعتبار أن الكم والنوع يؤثر كل منهما علي الآخر.
- تعد الجودة في برامج مؤسسات التعليم المجتمعي هي الضمان لتحسين نوعية هذه البرامج ، حيث ثمة الكثير من الأدلة علي أن توفير الجودة في برامج مؤسسات التعليم المجتمعي تزيد القدرات القرائية والكتابية ومن ثم تزيد من القدرات المعرفية للمتعلمين ، وتحسن من مهاراتهم اللغوية ، في حين تؤدي الجودة الأقل إلي وجود صعوبات لدي المتعلمين في المهارات اللغوية والاجتماعية وفي السلوك ، كما أن الأطفال المحرومين – المنحدرين من بيئات فقيرة – يستفيدون بدرجة أكبر من توفير الجودة ، لأنها تقلل من فجوة التحصيل أو الانجاز التي يواجهها الأطفال المحرومون.
 - يشكل وضع خطة وطنية واقعية وذات مصداقية عنصرا أساسيا ، ودليلا علي التزام الدولة بالسعي نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع المتعلقة بالتعلم والتعليم بمؤسسات التعليم المجتمعي ، لذا تأتي أهمية وضع خطة وطنية محددة زمنيا علي ضوء ما خلصت إليه نتائج المؤتمرات والاتفاقيات والخطط الدولية والإقليمية المتعلقة بالتعليم بمؤسسات التعليم المجتمعي .
 - ثمة بعض العوقبات التي تحول دون تحقيق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع في مصر ، منها قلة الوعي بأهمية التربية والتعليم في مرحلة التعليم الأساسي ، وتدني نسبة الالتحاق بمؤسسات التعليم المجتمعي ، ونقص الإمكانيات المادية والبشرية ، وتفاوت فرص الانتفاع بالتعليم المجتمعي في بعض المناطق .
 - في ضوء المبادئ السابقة يهدف التصور المقترح بصفة رئيسية إلي تقديم مجموعة من المقترحات والإجراءات والمتطلبات ، التي يمكن الأخذ ببعضها علي المدى القريب وبالبعض الآخر علي المدى البعيد ، والتي من شأنها النهوض بواقع سياسات التعليم المجتمعي في مصر ، من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية : إتاحة وتوفير التعليم للجميع من خلال مؤسسات

التعليم المجتمعي ، والعمل علي وضع خطط مستقبلية لتطوير مؤسسات التعليم المجتمعي بما يحقق أهداف المبادرة الدولية للتعليم للجميع .

تفعيل سياسات التعليم المجتمعي :

١ - الجانب الأول الإتاحة

كشفت الدراسة أن معظم الأطفال المتسربين من التعليم لم يتح لهم الالتحاق بمؤسسات التعليم المجتمعي ، وهذا يعبر عن ضعف قدرة النظام التعليمي في مصر علي بلوغ أهداف التعليم للجميع وبخاصة التعليم المجتمعي بحلول عام ٢٠١٥ وهو الموعد المحدد لبلوغ أهداف التعليم للجميع ، كما كشفت نتائج الدراسة عن مجموعة من السبل المقترحة لتحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال بمؤسسات التعليم المجتمعي ، الأمر الذي يتطلب العمل علي إتاحة الفرص التعليمية بمؤسسات التعليم المجتمعي من خلال استيعاب جميع الأطفال المتسربين من النظام التعليمي من خلال الإجراءات الآتية :

- تبني سياسة التحويلات النقدية لتحقيق الحماية الاجتماعية والدعم المادي للأسر الفقيرة لتشجيعهم علي إلحاق وضممان استمرار أطفالهم بمؤسسات التعليم المجتمعي .
- العمل علي إلزامية التعليم المجتمعي لكل من فاتته التعليم النظامي للسعي نحو القضاء علي الأمية تماما علي مستوي الجمهورية .
- تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية من خلال القضاء علي التفاوت في معدلات الالتحاق بمؤسسات التعليم المجتمعي بين جميع المحافظات علي مستوي الجمهورية .
- نشر مؤسسات التعليم المجتمعي في المناطق العشوائية و النائية والفقيرة المحرومة من الخدمات التعليمية .
- توعية أولياء الأمور بأهمية إلحاق أطفالهم بمؤسسات التعليم المجتمعي لتمكينهم من المهارات التعليمية والحياتية لكي يتمكنوا من المشاركة في تنمية الوطن .

- التأكيد على حصول ذوي الاحتياجات الخاصة علي خدمات مؤسسات التعليم المجتمعي وذلك سعيا لتغطية احتياجات جميع الفئات من الأطفال المتسربين من التعليم .
- التأكيد علي الدعم المادي والصحي لجميع المتحقين بمؤسسات التعليم المجتمعي وذلك لتشجيع (الأباء والأطفال) علي الالتحاق بالتعليم المجتمعي والاستمرار فيه .

٢ - الجانب الثاني: الجودة

- كشفت نتائج الدراسة عن تدني الجودة داخل مؤسسات التعليم المجتمعي أي أن هناك ضعفا في قدرة النظام التعليمي علي توفير تعليم ذي نوعية جيدة للأطفال ، فالتوسع في استيعاب الأطفال في تلك الشريحة العمرية (٦ - ١٤) سنه لم يقابله اهتمام مماثل في الجانب الكيفي ، مما أدى إلي انخفاض جودة العملية التعليمية ، حيث لم يقابل الزيادة في معدلات التحاق الأطفال زيادة مماثلة في أعداد المدارس وإعداد المعلمين ، كما أن معظم معلمي مؤسسات التعليم المجتمعي غير مؤهلين تربويا ، وهذا ينعكس علي جودة أدائهم ، وكشفت نتائج الدراسة عن مجموعة من السبل المقترحة لتحقيق الجودة في العملية التعليمية بمؤسسات التعليم المجتمعي الأمر الذي يتطلب العمل علي توفير تعليم ذي نوعية جيدة ، من خلال الإجراءات الآتية :
- تطبيق المعايير القومية للتعليم في مؤسسات التعليم المجتمعي لضمان تحقيق الجودة .
 - توفير بيئة تعليمية داعمة ومحبة للأطفال من خلال الاهتمام بالأنشطة الفنية والألعاب التعليمية لتحقيق أعلى مستويات التعلم ورفع قدرة المتعلم علي الاستيعاب والتحصيل
 - توفير مبان مدرسية مطابقة للمواصفات التربوية والتي تلبى احتياجات وطبيعة الدراسة داخل مؤسسات التعليم المجتمعي .
 - توفير عدد كاف من المعلمات المتخصصات في مؤسسات التعليم المجتمعي.

- رفع كفاءة معلمات مؤسسات التعليم المجتمعي وذلك من خلال تنظيم برامج وتدريبات بصفة دورية وذلك لضمان تحقيق الجودة داخل تلك المؤسسات .
- تحسين الأوضاع المادية للقائمين علي العملية التعليمية بمؤسسات التعليم المجتمعي بمنحهم حوافز إضافية لتحسين أوضاعهم .
- توفير أخصائيين اجتماعيين وأخصائيين نفسيين للتغلب علي المشكلات التي تواجه الدارسين داخل تلك المؤسسات التعليمية .
- تطوير مناهج مؤسسات التعليم المجتمعي بما يتماشى مع الاتجاهات العالمية المعاصرة
- دعم الدور التربوي لتكنولوجيا المعلومات في التدريس لتك الفئات العمرية المختلفة في المستوي العمري والتحصيلي .
- توفير بيئة تعليمية تراعي الفروق الفردية بين المتعلمين لتحمي المتعلمين من العنف والتفرقة والتمييز .
- الاهتمام بممارسة الأنشطة التربوية اللاصفية : الرياضية والفنية والثقافية.
- تفعيل الإشراف التربوي علي مؤسسات التعليم المجتمعي .
- تنمية قدرات الإداريين في إدارة مؤسسات التعليم المجتمعي علي المستوي المحلي والمركزي .
- تعزيز ودعم التواصل مع الآباء وإشراكهم في تحقيق جودة العملية التعليمية.

٣ - الجانب الثالث : خطط التطوير المستقبلية

كشفت نتائج الدراسة عن أهمية وضع خطط قصيرة وطويلة الأجل لتطوير سياسات مؤسسات التعليم المجتمعي ، بما يتماشى مع خطط المنظمات الإقليمية والدولية في هذا المجال وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من السبل المقترحة في مجال خطط التطوير المستقبلية لسياسات توفير التعليم للجميع

من خلال التعليم المجتمعي في مصر، الأمر الذي يتطلب تحقيق الإجراءات الآتية :

- المشاركة في الاتفاقيات والخطط الدولية المتعلقة بمؤسسات التعليم المجتمعي .
- الاستفادة من خطط المنظمات الإقليمية والدولية في مجال التعليم المجتمعي .
- تشجيع القطاع الخاص علي الاستثمار في مجال التعليم المجتمعي .
- إعداد خريطة قومية مدرسية خاصة بمؤسسات التعليم المجتمعي .
- توحيد جهود مختلف قطاعات المجتمع المهتمة والمعنية بمؤسسات التعليم المجتمعي .
- توفير التمويل اللازم لتطوير مؤسسات التعليم المجتمعي .
- تطوير نظم ضمان جودة التعليم والاعتماد في هذه المرحلة .
- سن تشريعات مناسبة لتطوير برامج التعليم المجتمعي .
- دعم وتشجيع الدراسات العلمية الأكاديمية والتطبيقية في مجال التعليم المجتمعي .
- وضع خطة لاستيعاب جميع الأطفال خارج النظام التعليمي بمؤسسات التعليم المجتمعي لتحقيق المساواة .
- إقامة مراكز علمية تربوية متخصصة في مجال التعليم المجتمعي .
- تطوير الإدارات التعليمية التي تشرف علي مؤسسات التعليم المجتمعي .
- ٤ - متطلبات ضرورية لتفعيل سياسات التعليم المجتمعي في مصر :
لتحقيق جوانب التصور المقترح وإجراءاته السابقة فان الأمر يستلزم توفير عدد من المتطلبات ، وذلك علي النحو التالي :
- وجود التزام سياسي قوي ومستمر بتوفير التعليم للجميع باستيعاب جميع الأطفال خارج النظام التعليمي بمؤسسات التعليم المجتمعي وتبني سياسات أكثر فعالية وإطلاق المبادرات وتخصيص التمويل الكافي لتحقيق ذلك .

- وضع خطة وطنية لتوفير التعليم للجميع واستيعاب جميع الأطفال خارج النظام التعليمي مع الحفاظ علي تحقيق الجودة .
- دعم وتشجيع المشاركة المجتمعية في النهوض بمؤسسات التعليم المجتمعي ، من خلال تشجيع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني علي فتح مؤسسات للتعليم للجميع ، والإسهام في تطويرها .
- توحيد الجهود التي تبذلها الجهات المختلفة التي تهتم بتوفير التعليم للجميع بواسطة مؤسسات التعليم المجتمعي ، ومن خلال وضع إطار سياسي وتشريعي يحقق التنسيق والتكامل بين هذه الجهات .
- التوسع في إنشاء شعب لإعداد معلم التعليم المجتمعي بكليات التربية علما بأن تعد كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق هي الوحيد التي تقوم بإعداد خريج معلم التعليم المجتمعي علي مستوى جمهورية مصر العربية بل وعلي مستوى الوطن العربي.
- تفعيل التكنولوجيا في التعليم وتوظيفها بفاعلية للحصول علي أفضل الممارسات في مجال التعليم للجميع .
- التوعية المستمرة لأولياء الأمور بأهمية التعليم بمؤسسات التعليم المجتمعي ، كفرصة ثانية للقضاء علي الأمية نهائيا ، وذلك من خلال تبني وسائل الإعلام لحملة إعلامية لتبصير أوليا الأمور وكل من يهمه الأمر .

المراجع

- ١) اليونسكو: التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥ م ، هل سنحقق هذا الهدف ، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ، ٢٠٠٨ م ، ص ٦٠ .
- ٢) البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم ، مدارس الفرصة الثانية لتحقيق المساواة ، ترجمة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ٢٠١٠ م ، ص ٨٧ .
- ٣) الأمم المتحدة :القانون الدولي لحماية الطفل ، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥/٤٤ المؤرخ في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٩
- 4) Vide:
 - Ortiz, Cleta Lavonne: “Curriculum and instructional methods in multi age classrooms” unpublished M. A thesis, the kremen school of education and human development, California State University, 2005.
 - Stillman, Marcia J. : “No need to re-invent the wheel : Benefits of the multi-age classroom” , unpublished M. A thesis, Empire State College, New York University, 2005.
 - Hoffman, Jo: “A Qualitative study of four new jersey multi age teachers’ Beliefs and practices” unpublished Ph. D thesis, the graduate school of education, New Jersey university, 2001.
- ٥) ماجدالينا سيبولفيدا كارمونا : تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المرئية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية ، تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقير المدقع ، مجلس حقوق الإنسان الدورة الحادية عشرة ، البند ٣ من جدول الأعمال ، الجمعية العامة ، الأمم المتحدة ، ٢٧ مارس ٢٠٠٩ ، ص ٥ .
- 6) Yolande Miller – Grand vaux & Karla Yonder: A literature review of community schools in Africa, Support for Analysis and Research in Africa (SARA) project, Academy for educational development, Washington D.C., USA, February 2002, P. 3.

- 7) Segall-Corrêa AM, Leon LM, Helito H, Pérez-Escamilla R, Santos LMP, Paes-Sousa R. Cash transference and food insecurity in Brazil: analysis of national data. Rev Nutr 2008; 21:39s-51s. Available from: <http://www.scielo.br/pdf/rn/v21s0/05.pdf> [accessed 11 April 2011].
- ٨) البنك الدولي : أمريكا اللاتينية تمد الفقراء بالموارد، واشنطن ، العاصمة ، ٢٠١٢ .
- 9) Yap, Yoon-Tien, Guilherme Sedlacek, and Peter Orazem. 2003. "Limiting Child Labor through Behavior-Based Income Transfers: An Experimental Evaluation of the PETI Program in Rural Brazil." In Child Labor and Education in Latin America: An Economic Perspective, ed. Peter Orazem, Guilherme Sedlacek, and Z. Tzannatos. Washington, DC: Inter-American Development Bank.
- 10) Ariel Fiszbein, Norber Schady : Conditional Cash transfers, reduce present and future poverty (over view), World Bank Policy , research report, 2009.
- 11) Pablo Sauma: trabajo in fantil y los programas treansferencias en fectivo condicionadas en america latina, 2007.
- ١٢) اليونسكو : التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع : القرائية من أجل الحياة ، منشورات اليونسكو ، ٢٠٠٦ م ، ص ٣٩ .
- ١٣) اليونسكو : التعليم للجميع ضرورة وضمان الجودة ، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ، ٢٠٠٥ م ، ص ٢٠٧ .
- ١٤) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية : المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع ، ماذا بعد إعداد الخطة الوطنية ؟ بيروت ٢٠ - ٢٣ يناير ، ٢٠٠٤ م .
- ١٥) التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع : التعليم للجميع السبيل إلى إنصاف المحرومين ، صدر عن منظمة اليونسكو ، باريس ، ٢٠١٠ ، ص ٥ .
- ١٦) المركز القومي للبحوث التربوي والتنمية : الخطة الوطنية للتعليم للجميع ٢٠١٥ ، بالتعاون مع اليونسكو ووزارة التربية والتعليم ، القاهرة .

- (١٧) الجامعة الأمريكية: التحويلات النقدية المشروطة (برنامج منحة الأسرة) مصر، مركز البحوث الاجتماعية ، القاهرة .
- 18) OECD : Education policies for students at risk and those with disabilities in south eastern europe, Bosnia – Herzegovina, Bulgaria, Croatia, Kosovo, FYR of Macedonia, Paris, OECD publications, 2006. □
- (١٩) همام بدر اوي زيدان: السياسة وسياسات التعليم – دراسة تحليلية للمفاهيم والعلاقات ، مجلة دراسات تربوية، القاهرة: المجلد الثامن، الجزء ١٩٩٣، ٥٤، ص ٣٢
- (٢٠) عبد الحميد بن عبد المجيد حكيم، مدى تنفيذ مبادئ السياسة التعليمية من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية العامة، الرياض، السعودية، ٢٠٠٠م، ص ٦٥
- (٢١) عبدالله بن العقيل العقيل، سياسة التعليم ونظامه في المملكة العربية السعودية أ الرياض، مكتبة الرياض ، ص ٤٧ .
- (٢٢) المنتدى الاستشاري الدولي بشأن التعليم للجميع : الإعلان العالمي حول التربية للجميع ، وهيكله العمل لتأمين حاجات التعليم الأساسية ، المؤتمر العالمي حول التربية للجميع بتايلاند ، ٥ - ٩ مارس ١٩٩٠م ، الطبعة الثانية ، اليونسكو ، باريس ، ١٩٩٥م .
- (٢٣) المنتدى العالمي للتربية : إطار عمل داكار ، التعليم لجميع الوفاء بالتزاماتنا الجماعية ، اعتمده المنتدى العالمي للتربية ، داكار ، السنغال ، ٢٦ - ٢٨ أبريل ، اليونسكو ، باريس ، ٢٠٠٠ .
- (٢٤) جابر عبد الحميد جابر ، أحمد خيرى كاظم : مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٣٤ .
- (٢٥) ثناء محمد سليمان : مناهج البحث العلمي في التربية وعلم النفس ومهاراته الأساسية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٩ ، ص ١٤٠ .

- (٢٦) وزارة التربية والتعليم: خطة العمل الوطنية العشرية للتعليم للجميع / 2004المنتدى الوطني للتعليم للجميع ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- (٢٧) اليونسكو : التعليم المجتمعي : طريق المستقبل ، الدورة ٤٨ المؤتمر الدولي للتربية ، جنيف ، ٢٥ - ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٨ .
- (٢٨) البنك الدولي : أمريكا اللاتينية تمد الفقراء بالموارد، واشنطن ، العاصمة ، ٢٠١٢ .
- 29) Cash transfers to poor households match to retain the children in schools in Latin American countries, the World Bank, Washington, DC, 2012
- (٣٠) عبدالله بيومي : "تعميم التعليم الأساسي في مصر في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية" دراسة تقويمية" المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠١٢ .
- 31) Leonardo Gasperini Guillermo Cruces: social policies to reduce inequality and poverty in Latin America and the Caribbean Karenni, World Bank, 2013.
- 32) fabio Veras Soares, Rafael Perez Ribas, Rafael Guerreiro: Evaluating the Impact of Brazil's Bolsa Familia Cash Transfer Programmes in Comparative Perspective, International Poverty Centre. IP Cevaluationnote, Number 1 December, 2007
- (٣٣) عبد الله زيد، حسن شري، ماهينور البدرأوي، وجوشوا هابر: "الانتفاضات العربية والعدالة الاجتماعية آثار سياسات إصلاح الدعم لصندوق النقد الدولي"، شبكات المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فبراير ٢٠١٤
- (٣٤) ابتسام عبد الرحمن ، صلاح الدين المتبولي : التعليم للجميع في الوطن العربي دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية في ضوء مشروع اليونسكو للتعليم للجميع من دكار ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٥ ، الناشر مكتب التربية العربي بدول الخليج ، الرياض ، ٢٠٠٤ .

٣٥) نادية جمال الدين : التعليم للجميع كمدخل للتعليم مدى الحياة في زمان العولمة ، إطلالة وثائقية ، مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار ، العدد الرابع ، ٢٠٠٦ .

٣٦) صالحة محيي الدين : التعليم في الوطن العربي والتحديات التي تواجه تطبيق برنامج التعليم للجميع ، المؤتمر العالمي العربي الرابع - الدولي الأول (التعليم وتحديات المستقبل) ، جمعية الثقافة من أجل التنمية بالاشتراك مع جامعة سوهاج المجلد الأول ، ٢٠٠٩ .

٣٧) إسلام محمد السعيد : دراسة تقويمية لمشروعات التعليم للجميع في مصر في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٠ .

38) Ariel Faspin and Norbert Shadi: conditional cash transfers reduce poverty now and in the future, Washington, DC, World Bank, (2011).

39) Mark Pickens, David Bornillos: providing banking services to the poor through government payments to individuals ,2012.

٤٠) المنتدى الاستشاري الدولي بشأن التعليم للجميع : الإعلان العالمي حول التربية للجميع ، وهيكلية العمل لتأمين حاجات التعلم الأساسية ، المؤتمر العالمي حول التربية للجميع جومتين بتايلاند ، ٥ - ٩ مارس ١٩٩٠ ، الطبعة الثانية ، اليونسكو ، باريس ، ١٩٩٥ ، ص ١ - ٣ .

٤١) المرجع السابق ، ص ٥ .

٤٢) المنتدى الاستشاري الدولي بشأن التعليم للجميع : التعليم للجميع تقييم عام ٢٠٠٠ ، مبادئ توجيهه تقنية ، اليونسكو ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٨

43) Organization for Economic Co-operation & Development (OECD): "Education For All", Directorate For Education, February, 2014

٤٤) التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع : التعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع ، صدر عن منظمة اليونسكو ، باريس ، ٢٠١٣ - ٢٠١٤ ، ص ٦٧

- ٤٥) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية : المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم للجميع : تقييم منتصف المرحلة ، إعلان الدوحة ، النص النهائي ١٩ - ٢١ فبراير ، الدوحة ، ٢٠٠٨م.
- ٤٦) صالحة محي الدين سنقر : التعليم في الوطن العربي والتحديات التي تواجه تطبيق برنامج التعليم للجميع ، المؤتمر العلمي العربي الرابع - الدولي الأول (التعليم وتحديات المستقبل) ، جمعية الثقافة من أجل التنمية بالاشتراك مع جامعة سوهاج ، المجلد الأول ، ٢٠٠٩م.
- ٤٧) إسلام محمد السعيد : دراسة تقويمية لمشروعات التعليم للجميع في مصر في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة عين شمس ، ٢٠١٠ .
- ٤٨) وزارة التربية والتعليم : الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .
- 49) Ibid,35-38
- 50) Yap, Yoon-Tien, Guilherme Sedlacek, and Peter Orazem "Limiting Child Labor through Behavior-Based Income Transfers: An Experimental Evaluation of the PETI Program in Rural Brazil." In Child Labor and Education in Latin America: An Economic Perspective, ed. Peter Orazem, Guilherme Sedlacek, and Z. Tzannatos. Washington, DC: Inter-American Development Bank.2013.
- 51) Martin Rillavion : How long it take to lift one Billion people out of poverty? World Bank Research observer, vol 28, 2013, pp. 139 - 144.
- 52) Soares FV, Soares S, Medeiros M, Osório R: Cash transfer programmers in Brazil: impacts on inequalityand poverty (IPC Working Paper 21). New York: United Nations Population Division; 2013. Available from: <http://ideas.repec.org/p/ipc/wpaper/21.html> [accessed 6 March 2011].
- 53) Paes-Sousa R, Miazaki E, Santos LMP. Effects of a conditional cash transfer programme on child nutrition in Brazil. Bulletin of the World Health Organization 2011;89:496-498.

- 54) UNDP, Human Development Report: the renaissance of the South provides a human in a world of diversity, issued by the United Nations Development Programme and the World Bank, Washington, DC 0.2013, p 29.
- 55) Brandão A, Dalt S, Gouvêa VH. Segurança alimentar e nutricional entre os beneficiários do Programa Bolsa Família. In: Vaitsman J, Paes-Sousa R. Avaliação de políticas e programas do MDS: resultados Bolsa Família e assistência social. Brasília: Ministério do Desenvolvimento Social e Combate à Fome 2013 .pp. 99-115. Portuguese. Available from: <http://www.mds.gov.br/gestaodainformacao/biblioteca/secretaria-de-avaliacao-e-gestao-de-informacao-sagi/livros/avaliacao-de-politicas-e-programas-do-mds-resultados-volume-2/avaliacao-de-politicas-e-programas-do-mds-resultados-volume-2> [accessed 8 April 2013]
- 56) Segall-Corrêa AM, Leon LM, Helito H, Pérez-Escamilla R, Santos LMP, Paes-Sousa R. Cash transference and food insecurity in Brazil: analysis of national data. Rev Nutr 2008; 21:39s-51s. Available from: <http://www.scielo.br/pdf/rn/v21s0/05.pdf> [accessed 11 April 2011].
- 57) Lindert, Kathy, Anja Linder, Jason Hobbs, and Benedicte de la Briere : " The Nuts and Bolts of Brazil's Bolsa Familia Program: implementing conditional Cash Transfers in a Decentralized Context." Social Protection Discussion paper 0709. Washington, D.C.: World Bank.-2012, pp.33-34
- 58) Fiszbein, Ariel, Paula Giovagnoli and Isidoro Aduriz (2012), "Argentina's Crisis and its Impact on Household Welfare," Working Paper N.1/02, World Bank Office for Argentina, Paraguay and Uruguay. pp.43-44.
- 59) ILO: Protección social, seguridad social, prestaciones familiares, prestaciones monetarias, política social, Argentina. Buenos Aires: Oficina de la OIT en Argentina. 2010.
- Plan Jefas y Jefes de Hogar Desocupados: Un año de gestión, Mayo 2002 - Mayo 2003, Ministerio de Trabajo, Empleo y Seguridad Social, 2003.

- 60) INDEC: Nota de Prensa, Las Remuneraciones en la Industria Manufacturera Aumentaron un 7.2% durante el Tercer Trimestre del Año, October 31, 2012, Banco Central de la República Argentina, Argentina: Macroeconomic, Monetary, and Financial Outlook, and Inflation Report, pp. 67 and 72.
- 61) Amjad Rabi: Argentina's System of Social Cash Transfers, Situation Analysis and Future Development, UNICEF, 2012, pp-12-14
- 62) UNDP. (2011). MDG Monitor: Argentina. Retrieved from http://www.mdgmonitor.org/country_progress.cfm?c=ARG&cd=WB. (2011). World Development Indicators (WDI). Retrieved from <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>
- 63) Stiglitz, Joseph: "The Lessons of Argentina for Development in Latin America." In Argentina in Collapse? The Americas Debate, Michael Cohen and Margarita Gutman (eds.) New York: The New School. (Also published in Spanish in Argentina en Colapso? América Debate. Buenos Aires: Instituto Internacional de Medio Ambiente y, 2012
- 64) Attanasio, Orazio, Costas Meghir, and Ana Santiago: "Education Choices in Mexico: Using a Structural Model and a Randomized Experiment to Evaluate PROGRESA." Working Paper EWP05/01, Institute for Fiscal Studies, London, 2012.
- ٦٥) سوزان باركر: التجربة المكسيكية نموذجا "برنامج الفرص المكسيك"،

البنك الدولي، ٢٠١٢

- 66) Behrman, Jere R., Susan W., Petra E. Todd: "Long-Term Impacts of the Opportunities Conditional Cash Transfer Program on Rural Youth in Mexico. "Discussion Paper 122, Ibero-America Institute for Economic Research, Gottingen, Germany. 2012.
- 67) Skoufias, Emmanuel. "Rural Poverty Alleviation and Household Consumption Smoothing: Evidence from PROGRESA in Mexico." Unpublished manuscript, International Food Policy Research Institute, Washington, DC. . 2012
- 68) Todd, Petra, and Kenneth I. Wolpin: "Assessing the Impact of a School Subsidy Program in Mexico: Using a Social Experiment to Validate a Dynamic Behavioral Model of Child Schooling and Fertility." American Economic Review 96 (5):2012, pp.415-417

- ٦٩) البنك الدولي: "مشروع المساعدة الفنية لإصلاحات قطاع الطاقة/شبكات الأمان الاجتماعي في مصر"، صندوق التحول للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ١٩ أبريل، ٢٠١٣، ص ٥
- ٧٠) جمهورية مصر العربية: الاستشارات الخاصة بالمادة الرابعة - تقرير البعثة ٢٠٠٨، صندوق النقد الدولي، تقرير البلد رقم ٩ / ٢٥٠٢٥ - نوفمبر ٢٠٠٨، ص ١٧ - ١٨
- ٧١) صندوق النقد الدولي: "مصر": الاستشارات الخاصة بالإصلاح بالمادة الرابعة - تقرير البعثة ٢٠١٢، صندوق النقد الدولي، تقرير البلد رقم ١٢ / ٢٥٥٠٩ - يوليو ٢٠١٢، ص ١٩

الملاحق

جدول ١ : برامج التحويلات الاجتماعية في ٣٤ بلدا

البلد	البرنامج	المتلقون	الحد الأدنى للمعيار السنوية (دولار أمريكي)	مشروع
الأرجنتين	برامج الأسر	504,784	495	نعم
الأرجنتين	برنامج 'ريات الأسر'	1,500,000	578	لا
بنغلاديش	برنامج تشغيل 100 يوم	2,000,000	15	لا
بنغلاديش	برنامج الوصول إلى الأطفال المتسربين من التعليم	500,000	17	نعم
بنغلاديش	برنامج منح التعليم الابتدائي	5,300,000	17	نعم
بنغلاديش	برنامج مساعدة الطالبات في المدارس الثانوية	728,864	26	نعم
بوليفيا	برنامج جوني الألف (Juancito Pinto)	1,200,000	28	نعم
بوركينافاسو	برنامج الأيام والأطفال المعرضين للخطر	3,250	9	نعم
البرازيل	صندوق الأسرة	12,400,000	488	نعم
كمبوديا	مشروع دعم قطاع التعليم بكمبوديا	3,850	60	نعم
كمبوديا	برنامج المنح الدراسية للغة الفرنسية من الصندوق الياباني للحد من الفقر	4,185	45	نعم
شيلي	برنامج تضامن شيلي (Chile Solidario)	268,000	162	نعم
شيلي	برنامج منح وحدة الأسرة (Subsidio Unitario Familiar)	1,200,000	122	نعم
الصين	خطة ضمان الحد الأدنى من سبل كسب العيش	22,000,000	68	لا
كولومبيا	برنامج أسر في متحرك الحياة	1,500,000	88	نعم
كولومبيا	الضمان الاجتماعي (Cajas de Compensacion Familiar)	3,900,000	7	لا
كولومبيا	المعاش الاجتماعي لكبار السن (Prospera)	380,961	342	لا
كولومبيا	منح مشروطة بحضور المدرسة (Subsidio Condicionado a la Asistencia Escolar) - يوغونا	10,000	360	نعم
جمهورية الكونغو الديمقراطية	خطة التسريح	100,000	410	نعم
الجمهورية الدومينيكية	برنامج التضامن (Solidaridad)	461,446	283	نعم
إكوادور	برنامج رباط التنمية البشرية (Bono de Desarrollo Humano)	1,060,418	318	نعم
السلفادور	برنامج شبكة التضامن (Red Solidaria)	100,000	90	نعم
غواتيمالا	برنامج تقدم أسرتي (Mi Familia Progress)	250,000	480	نعم
هايتي	برنامج طريق حياة أفضل (Chemem Lavi Miy)	150	350	لا
هندوراس	برنامج العائلة المحيطة (Programa de Asignacion Familiar)	240,000	113	نعم
إندونيسيا	برنامج عائلة الأمل (Keluarga Harapan)	745,371	239	نعم
الهند	القانون الوطني لضمان العمل في المناطق الريفية	45,112,792	53	لا
جامايكا	برنامج النهضة عن طريق الصحة والتعليم	300,000	44	نعم
كينيا	شبكة الأمان من الجوع	60,000	182	لا
كينيا	التحويلات النقدية للأيام والأطفال المعرضين للخطر	12,500	78	نعم
ملاوي	خطة "دوو" للتحويلات النقدية الطارئة	10,161	60	لا
المكسيك	برنامج شباب مع فرص (Jovenes con Oportunidades)	330,000	57	نعم
المكسيك	برنامج "الفرص"	5,000,000	638	نعم
نيجيريا	برنامج رعاية الفقراء	36,000	121	نعم
باكستان	برنامج نظير لدعم الدخل	2,200,000	4	لا
باكستان	برنامج إعالة الأطفال	13,285	30	نعم
باكستان	برنامج إصلاح قطاع التعليم بمنطقة البنجاب برنامج منح طالبات المدارس بمنطقة البنجاب	455,259	30	نعم
بنما	برنامج شبكة الفرص (Red de Oportunidades)	70,000	300	نعم
باراغواي	برنامج معاً (Juntos)	19,800	107	نعم
بيرو	برنامج PCA	453,623	401	نعم
بيرو	برنامج Pantawid Pamilyang Pilipino Program	48,000	147	نعم
الفلبين	برنامج Pantawid Pamilyang Pilipino Program	700,000	202	نعم
جنوب أفريقيا	منحة إعالة طفل	8,893,999	364	لا
جنوب أفريقيا	منحة كبار السن	2,309,679	128	لا
جنوب أفريقيا	منحة الإعاقة	1,377,466	128	لا
سوازيلاند	برنامج STC للتحويلات الطارئة	6,223	273	لا
تركيا	مشروع تخفيف المخاطر الاجتماعية	855,908	306	نعم
اليمن	مشروع تطوير التعليم الأساسي	10,000	35	نعم
زامبيا	خطة التحويلات النقدية الاجتماعية	8,200	114	نعم

ملاحظات : هذه القائمة ليست شاملة . فهناك بيانات غير متاحة حول جميع برامج التحويلات الاجتماعية ، حيث لا تزال الخطط والبرامج القائمة آخذة في النمو ، كما يجري حالياً إطلاق برامج جديدة . وقد تم جمع البيانات من مجموعة كبيرة من المصادر (١) فيشين وشادي

تاريخ التمشين	معدل تكرار الصرف	قناة الدفع
2002	شهرياً	إيداع مباشر ببطاقة مزايا إلكترونية يسهل استخدامها من خلال ماكينات الصرف الآلي التابعة لبنك الأمة "Banco de la Nacion"
2002	شهرياً	إيداع مباشر ببطاقة مزايا إلكترونية يسهل استخدامها من خلال ماكينات الصرف الآلي التابعة لبنك الأمة "Banco de la Nacion"
2009	شهرياً	نقداً بمكاتب الحكومة
2004	مرتين سنوياً	إيداع مباشر بالحساب المصرفي للمستخدم
2002	كل ثلاثة أشهر	إيداع مباشر بالحساب المصرفي للمستخدم
1994	مرتين سنوياً	إيداع مباشر بالحساب المصرفي للمستخدم
2006	سنوياً	صرف مباشر بواسطة الجيش بالمدارس
2008	كل ثلاثة أشهر	نقداً باللجنة القروية لمكافحة فيروس وممرض الإيدز
2003	شهرياً	إيداع مباشر ببطاقة مزايا إلكترونية يسهل استخدامها من خلال الوكلاء أو ماكينات الصرف الآلي التابعة لبنك "Caixa Economica" إيكوسا إيكونوميكا
2005	ثلاث مرات سنوياً	نقداً في حفلات مدرسية
2002	ثلاث مرات سنوياً	نقداً في حفلات مدرسية
2002	شهرياً	نقداً بمراكز خدمة المعهد الوطني للضمان الاجتماعي أو بنقاط الصرف
1981	شهرياً	نقداً بمراكز خدمة المعهد الوطني للضمان الاجتماعي أو بنقاط الصرف
1999	شهرياً	إيداع مباشر بحساب مصرفي أو صرف مباشر بالبنك أو بالاتحاد الائتماني أو بمكتب البريد
2001	مرتين شهرياً	نقداً بالفروع أو الفروع المنفصلة أو إيداع مباشر ببطاقات المزايا الإلكترونية التي يصدرها البنك الزراعي (Ban Agrario)
1949	شهرياً	إيداع مباشر ببطاقات المزايا الإلكترونية ونقداً بالفروع
1949	مرتين شهرياً	إيداع مباشر ببطاقات المزايا الإلكترونية ونقداً بالفروع
2005	مرتين شهرياً	إيداع مباشر بالحساب المصرفي
2006	شهرياً	إيداع مباشر بمحفظة تقوم على استخدام الهاتف الجوال (mobile wallet) يسهل استخدامها لدى الوكلاء ومواقع الصرف
2005	مرتين شهرياً	إيداع مباشر ببطاقات مزايا إلكترونية يمكن استخدامها في متاجر معينة لعمل مشتريات معتمدة
2003	شهرياً	نقداً بفروع بنك "Banred" أو بنك الزراعة الوطني
2006	مرتين شهرياً	نقداً بنقاط صرف يديرها بنك تجاري
2008	مرتين شهرياً	نقداً بفروع بنك "BanRumi"
2007	مرة واحدة	تحويل أصول
1998	مرتين سنوياً	فستائم تُصرف نقداً بمكاتب فروع "BANHCAFE"
2007	كل ثلاثة أشهر	نقداً بمكتب البريد
2006	شهرياً	إيداع مباشر بحساب يسهل استخدامه لدى وكيل أو نقداً بمكتب بريد أو من خلال موظفين محليين
2001	مرتين شهرياً	شيكات توضع عن طريق مكاتب البريد وطلبات خصم إلكترونية
2009	مرتين شهرياً	إيداع مباشر بحساب ادخار بنك إكوتي يسهل استخدامه من خلال ماكينات الصرف الآلي والوكلاء المجهزين بنقاط بيع
2004	مرتين شهرياً	نقداً بفروع وزارة الخزانة المحلية أو بمكاتب البريد
2006	مرتين شهرياً	إيداع مباشر بحساب مصرفي بنك أوبوليونيوني إلكترونيونال ملاوي يسهل استخدامه بفرع متنقل
2003	شهرياً	إيداع مباشر بحساب ادخار بنك "بانسيغي"
1997	مرتين شهرياً	نقداً بنقاط صرف وإيداع مباشر بحساب المستخدم الإذاعي لبنك "بانسيغي"
2008	شهرياً	نقداً بمؤسسات التمويل الأصغر وبنوك المجتمعات المحلية
2009	شهرياً	عن طريق مكتب البريد مشرع تجربي بالبطاقات الذكية
2006	كل ثلاثة أشهر	نقداً بمكتب البريد
2004	كل ثلاثة أشهر	حوالة بريدية
2006	مرتين شهرياً	نقداً بمكاتب البريد والبنوك التجارية
2006	مرتين شهرياً	نقداً من الصراف المتنقل
2006	شهرياً	إيداع مباشر بحساب مصرفي لبنك الأمة "Banco de la Nacion"
2004	شهرياً	إيداع مباشر بحساب المتلقي بالصدوق الريفي
2008	شهرياً	نقداً بالبنك الغفاري الغابوني "Land Bank of the Philippines"
1998	شهرياً	إيداع مباشر بحسابات لدى شركة "ت 1" وبنك "أيسا" أو نقداً
1928	شهرياً	إيداع مباشر بحسابات لدى شركة "ت 1" وبنك "أيسا" أو نقداً
1998	شهرياً	إيداع مباشر بحسابات لدى شركة "ت 1" وبنك "أيسا" أو نقداً
2007	شهرياً	إيداع مباشر بحسابات لبنك "Standard Bank" يسهل استخدامه من خلال نقاط البيع بمكاتب بريد "Swazi Post" ومكينات الصرف الآلي التابعة لبنك "Standard Bank"
2001	مرتين شهرياً	نقداً بالبنوك ومكاتب البريد في المناطق المحلية التي ليست لها فروع
2007	كل ثلاثة أشهر	نقداً باجتماع مجالس الأباء بالمدارس
2003	شهرياً	نقداً بنقاط الصرف

السطر	البيد	القيمة	ملاحظات
1	المتلفون	1,000,000	
2	المدفوعات/سنة	12	
3	التكلفة/المتلقي/شهر من خلال الترتيبات التقليدية (دولار أمريكي)	2.00	أقل تكلفة بالبرامج التي شملتها الدراسة
4	التكلفة/المتلقي/شهر من خلال الصرف الإلكتروني	1.59	متوسط سنة برامج تحويلات اجتماعية في الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والهند والمكسيك وجنوب أفريقيا
5(أ)	العملاء/نقاط البيع الطرفية/شهر	100	اختيرت لتعبر بتحفيز عن شبكة وكلام بكافة أرجاء البلاد تصل إلى أعماق المناطق الريفية والتي قد تبدأ فقط بمنشقين للمدفوعات الحكومية للأفراد
5(ج)	التكلفة لكل نقطة بيع طرفية (دولار أمريكي)	400	يُفترض وجود تسعير تفاضلي يبرره حجم الطلب الكبير الموجه إلى شركة تصنيع منفردة
	إجمالي تكاليف نقاط البيع الطرفية (دولار أمريكي)	4,000,000	السطر 1 مفسوماً على السطر 5(أ) مضروباً في البيد 5(ب)
5(د)	التكلفة لكل بطاقة خصم (دولار أمريكي)	2.00	السعر السائد في بلدان متعددة
5(هـ)	تكلفة استبدال بطاقات المتلفين مرة كل خمس سنوات (دولار أمريكي)	2.00	السعر السائد في بلدان متعددة
5(و)	إجمالي تكاليف البطاقات (دولار أمريكي)	4,000,000	السطر 5(د) مجموعاً على السطر 5(هـ) مضروباً في السطر 1
5(ز)	تكلفة تحديد وكيل واحد وتدريبه وإعداده (دولار أمريكي)	400	المتوسط بين شركاء برامج التكنولوجيا للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء حيث تكون البيانات متاحة
5(ح)	عدد الوكلاء	10,000	السطر 1 مفسوماً على السطر 5(أ) (بافتراض تغطية كافة مناطق البلد)
5(ط)	إجمالي تكاليف إنشاء شبكة وكلاء (دولار أمريكي)	4,000,000	السطر 5(ز) مضروباً في السطر 5(ح)
5(ك)	إجمالي الاستثمار الأولي (دولار أمريكي)	12,000,000	السطر 5(ط) مجموعاً على السطر 5(و) وعلى السطر 5(ط)
5(ل)	التكلفة/المتلقي/شهر لتنفيذ البنية الأساسية للخدمات المصرفية المقدمة دون فروع بنكية (دولار أمريكي)	1.00	السطر 5(ك) مفسوماً على السطر 1 مفسوماً على السطر 2. استهلاكات تكلفة نقاط البيع والبطاقات والوكلاء على مدار اثني عشر شهراً
5(أ)	التكلفة الشهرية للمصرف من خلال الترتيبات التقليدية (دولار أمريكي)	2,000,000	السطر 1 مضروباً في السطر 3
5(ب)	إجمالي تكاليف الصرف من خلال الترتيبات التقليدية على مدار خمس سنوات (دولار أمريكي)	120,000,000	السطر 5(أ) مضروباً في 60 شهراً ببرامج مدته خمس سنوات
5(أ)	تكلفة البنية الأساسية الأولية (دولار أمريكي)	12,000,000	السطر 1 مضروباً في السطر 5(ل) مضروباً في 12 شهراً
5(ب)	التكلفة/المتلقي/شهر لصرف المنح من خلال الخدمات المصرفية المقدمة دون فروع بنكية على مدار خمس سنوات	85,400,000	السطر 1 مضروباً في السطر 2 مضروباً في خمس سنوات مضروباً في السطر 4
5(ج)	إجمالي تكاليف الصرف من خلال الترتيبات الجديدة على مدار خمس سنوات (دولار أمريكي)	107,400,000	السطر 5(أ) مجموعاً على السطر 5(ب)
8	إجمالي وفورات التكاليف (دولار أمريكي)	12,600,000	السطر 5(ب) مطروحاً منه السطر 5(ج)
9	إجمالي وفورات التكاليف (%)	10.5	السطر 8 مفسوماً على السطر 5(ب). النسبة التي تكون بها ترتيبات الدفع الجديدة أرخص من الترتيبات التقليدية